الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة السورية الخاصة

كلية العلوم الإدارية

أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية

(دراسة حالة بنك بيمو السعودي الفرنسي في سوريا)

The impact of non-performing loans on the financial performance of commercial banks

(Case study of Banque Bemo Saudi Fransi in Syria)

إعداد الطالبة: لارا حسن

إشراف الدكتور: عبد الرزاق حساني

2025/2024

الشكر والتقدير

احمد الله تعالى على ما انعم به عليّ من القوة والعزيمة التي أعانتني على أنجاز هذا المشروع، واساله دوام التوفيق في المستقبل.

في البداية اوجه شكري وتقديري ومحبتي إلى جامعتي السورية الخاصة برئاستها وإلى جميع دكاترة الكلية.

اتوجه بالشكر والتقدير لعميدة الكلية الدكتورة سمر حبيب.

اتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور الرائع عبد الرزاق حساني، لإشرافه على مشروعي ولاهتمامه وتوجيهاته القيمة التي كان لها دور كبير في اتمام المشروع بشكل أفضل.

كما اتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، لحضروهم ومشاركتهم آملة أن ينال هذا العمل رضاهم.

الى كل من ساهم في انجاز هذا المشروع.

ملخص البحث:

يشهد القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة العديد من التحديات والتقلبات الاقتصادية، وقد شكّلت القروض المتعثرة أحد أبرز المخاطر التي تهدد استقراره المالي، خصوصًا في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة كالتي تعيشها سوريا. إذ تؤدي هذه القروض إلى انخفاض ربحية البنوك، وارتفاع المخصصات المالية، وتراجع معدلات السيولة، مما يؤثر بشكل مباشر على قدرة البنك في الاستمرار والنمو، ونظراً لأهمية هذا الموضوع، جاءت هذه الدراسة لتسلّط الضوء على العلاقة بين القروض المتعثرة والأداء المالي للبنوك التجارية، من خلال تحليل نظري وعملي لحالة بنك بيمو السعودي الفرنسي. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب التحليل الإحصائي لمجموعة من البيانات المالية خلال الفترة (2020–2023)، بهدف قياس تأثير القروض المتعثرة على مؤشرات الأداء كالعائد على الأصول وحقوق الملكية ونسب السيولة والتغطية.

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم فهم شامل لمشكلة القروض المتعثرة، وتحليل أسبابها، وقياس أثرها، وصولاً إلى اقتراح الحلول الممكنة للحد منها، بما يسهم في تعزيز استقرار القطاع المصرفي ورفع كفاءته التشغيلية.

Research Summary:

In recent years, the banking sector has faced significant challenges due to economic fluctuations, with non-performing loans (NPLs) emerging as one of the most critical threats to financial stability, especially in economically unstable environments such as Syria. These loans negatively impact bank profitability, increase provisions, and reduce liquidity levels, thereby weakening the bank's ability to grow and sustain its operations, This study aims to explore the relationship between non-performing loans and the financial performance of commercial banks through both theoretical and practical analysis, focusing on the case of Banque Bemo Saudi Fransi. It adopts a descriptive and analytical approach supported by financial data analysis from 2020 to 2023, examining the impact of NPLs on performance indicators such as return on assets (ROA), return on equity (ROE), liquidity, and coverage ratios.

The research seeks to provide a comprehensive understanding of the NPL issue, analyze its causes, assess its effects, and propose appropriate solutions to mitigate its consequences—ultimately supporting financial stability and improving operational efficiency in the banking sector.

الإطار المنهجي للبحث:

الموضوع **رقم الصفحة**

الإطار العام للدراسة.....1

مقدمة.....1

أهمية البحث.....2

أولا: الأهمية العلمية.....2

ثانياً: الأهمية العملية.....2

مشكلة البحث.....2

أهداف البحث.....3

الدراسات السابقة.....3

أولاً: الدراسات العربية.....3

ثانياً: الدراسات الأجنبية.....5

فرضيات البحث.....7

الفصل الأول: القروض المتعثرة.....8

المبحث الأول: مفهوم القروض المتعثرة.....9

المطلب الأول: مفاهيم أساسية للقروض المتعثرة.....9

أولاً: مفهوم القروض المتعثرة.....9

ثانياً: معايير تصنيف القروض.....11

المطلب الثاني: مراحل تعثر القروض.....12

المطلب الثالث: الأهمية النظامية للقطاع المصرفي.....13

المبحث الثاني: أنواع القروض المتعثرة.....15

المطلب الأول: أنواع رئيسية للقروض.....15

المطلب الثاني: مؤشرات القروض المتعثرة.....16

المبحث الثالث: أسباب القروض المتعثرة.....18
المطلب الأول: الأسباب الرئيسية لتعثر القروض.....18
أولاً: مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك.....18
ثانياً: مجموعة الأسباب المتعلقة بالمقترض.....19
ثالثاً: مجموعة أسباب اخرى (أسباب خارجية) 19
المطلب الثاني: إدارة القروض المتعثرة.....20
أولاً: الأساليب الإدارية الرئيسية.....20
ثانياً: اهمية المعالجة الفعالة.....22
الفصل الثاني: الأداء المالي للمصرف.....24
المبحث الأول: تعريف الأداء المالي وأهميته.....25
أولاً: مفهوم الأداء المالي.....25
ثانياً: أهمية الأداء المالي في البنوك.....25
ثالثاً: العوامل المؤثرة في الأداء المالي.....26
المبحث الثاني: العلاقة بين القروض المتعثرة والأداء المالي.....28
المطلب الأول: أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي.....29
أولاً: آثار على مصادر أموال البنوك.....29
ثانياً: آثار على استخدامات البنك.....29
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الأداء المالي.....30
المبحث الثالث: الممارسات الأفضل لتقليل تأثير القروض المتعثرة على الأداء المالي.....31
أولاً: أهمية تبني ممارسات فعالة للحد من تأثير القروض المتعثرة على الأداء المالي.....31
ثانياً: أهم الممارسات التي يجب اتباعها.....31
الفصل الثالث: تحليل مؤشرات التعثر والأداء المالي لبنك بيمو السعودي الفرنسي.....33
تمهيد.....33
التأسيس.....33

أولاً: الهدف من البحث.....33
ثانياً: التعريف بالبيانات المالية.....34
ثالثاً: تحليل البيانات المالية.....37
رابعاً: اختبار الارتباط بين مؤشرات القروض المتعثرة وأداء المصرف.....41
الفصل الرابع: النتائج والتوصيات.....43
أولاً: النتائج.....43
ثانياً: التوصيات.....43
ثالثاً: محددات البحث وآفاقه المستقبلية.....44
المراجع.....46
أولاً: المراجع العربية.....46
ثانياً: المراجع الأجنبية.....49

الإطار العام للدراسة

1. مقدمة:

تعتبر البنوك التجارية من الركائز الأساسية للاقتصاد، حيث تلعب دوراً حيوياً في تمويل الأفراد والشركات، الأمر الذي يسهم في دعم التنمية الاقتصادية. ومع ذلك تواجه هذه البنوك تحديات متعددة تؤثر على أدائها المالي، ومن أبرزها القروض المتعثرة، التي تمثل خطراً على استقرارها المالي في قدرتها على تحقيق الارباح.

نشأت البنوك بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة حيث تنصب عملياتها الرأسمالية على تجميع المدخرات الفائضة عن احتياجات الجمهور أو منشآت الاعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين أي الزبائن الذين تتزايد طموحاتهم وتتعدد مشاريعهم، فعمليات الاقتراض هذه تشكل مورداً هاماً لإيرادات ومداخيل البنك بما تحققه من أرباح وبمخاطرة معقولة، وإقدام البنك على منح قروض لمتعامل ما تتوقف على مدى الثقة التي يظهرها العميل للبنك من خلال مركزه المالي والضمانات الشخصية والعينية بمختلف أنواعها حتى يتفادى كل أنواع المخاطر وما ينجر عنها من خسائر مادية أو عينية.

وتشكل القروض المتعثرة مشكلة رئيسية للبنوك بل تعتبر من قضايا الساعة وهي محل اهتمام البنوك الدائم لإيجاد الحلول المناسبة لها، نظرا لأنها تؤدي إلى تجميد جزء مهم من أموالها، بالإضافة إلى تأثيرها على الأداء المالي.

ولكي تتجنب البنوك حدوث حالات غير متوقعة من القروض المتعثرة سواء من حيث حجمها أو درجة خطورتها يجب ان يكون لديها احتياطات عن طريق وضع مخصصات ومؤونات بمبالغ مناسبة لمواجهة مخاطر عدم السداد.

2. أهمية البحث:

اولاً: الأهمية العلمية:

أ- يمكن أن يساهم البحث في توضيح العلاقة بين القروض المتعثرة والأداء المالي للبنوك، الأمر الذي يساعد الباحثين وأصحاب العلاقة على فهم أعمق لهذا الموضوع.

ب- يساعد البحث في فهم كيفية تأثير القروض المتعثرة على استقرار القطاع المصرفي، مما يسهم في تقديم أفكار هامة جديدة حول إدارة المخاطر الائتمانية.

ت- وضع السياسات المناسبة للحد من القروض المتعثرة.

ثانياً: الأهمية العملية:

أ- من المتوقع أن يسهم البحث في تطوير استراتيجيات أكثر كفاءة لإدارة القروض المتعثرة وتقليل تأثيرها على الأداء المالي.

ب- يسهم في تسليط الضوء غلى أهمية فهم أثر القروض المتعثرة، وكيف يمكن للبنوك اتخاذ تدابير احترازية لمنع تفاقم الأزمات المالية والحفاظ على السيولة بالتالي المحافظة على الاستقرار المالي.

ت- يمكن أن تقدم الجهات الرقابية بعض التوصيات بخصوص الحد من مخاطر القروض المتعثرة وحماية الاقتصاد من الازمات المالية.

3.مشكلة البحث:

تعد القروض المتعثرة من أبرز التحديات التي تواجه البنوك التجارية، حيث تؤثر بشكل مباشر على استقرارها المالي وأدائها العام لأنها أحد أسباب الخسائر. وتنشأ هذه المشكلة عندما يعجز المقترضون عن سداد التزاماتهم في الوقت المحدد، مما يؤدي إلى زيادة المخصصات المالية لمواجهة الخسائر المحتملة، وانخفاض الأرباح، وتراجع السيولة، الأمر الذي قد يؤثر على قدرة البنك على التوسع في الإقراض وتحقيق النمو المستدام.

وانطلاقاً مما سبق نطرح السؤال التالي: **ما هو تأثير القروض المتعثرة على استقرار الأداء المالي للبنوك التجارية؟**

ويتفرع من هذا السؤال عدد من التساؤلات الفرعية، مثل:

أ- كيف تؤثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية؟
ب- ما المعايير التي تعتمدها البنوك في تصنيف القروض المتعثرة؟
ت- ما هي الاجراءات التي يمكن أن تتخذها البنوك للحد من أثر القروض المتعثرة على أدائها المالي؟

4.أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في النقاط التالية:

أ- كيفية اتخاذ قرار ائتماني سليم.
ب- التعرف على أسباب القروض المتعثرة، وإدارة هذه القروض، وتحليل حجم القروض المتعثرة من خلال دراسة نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في البنوك التجارية وتحديد العوامل المؤثرة في زيادتها أو انخفاضها.
ت- تقييم فعالية السياسات والإجراءات المتبعة من قبل البنوك التجارية للحد من القروض المتعثرة والحد من تأثيرها على الأداء المالي.
ث- دراسة الاثر العام للقروض المتعثرة على الاستقرار المالي، ودور الجهات الرقابية في التعامل مع هذه المشكلة.

5.الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1.دراسة (محمد عبد الله الزعبي، 2018) بعنوان:

"دراسة تأثير القروض المتعثرة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية في الأردن، وذلك من خلال قياس العلاقة بين نسب القروض المتعثرة ومؤشرات الأداء المالي مثل: العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، واستخدم الباحث المنهج الكمي، معتمدًا على البيانات المالية المنشورة لعينة من البنوك الأردنية خلال الفترة (2010 – 2016). وتم استخدام نماذج تحليل الانحدار الخطي لتحديد أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض المتعثرة وكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. أي أن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة يؤدي إلى تراجع الأداء المالي للبنوك[1].

2.دراسة (نسرين بو علام، 2020) بعنوان:

"أثر القروض المتعثرة على الاستقرار المالي للبنوك في الجزائر- دراسة حالة الجزائر"

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر القروض المتعثرة على استقرار الجهاز المصرفي الجزائري، وقياس انعكاسات ذلك على كفاءة الأداء المالي للبنوك العامة والخاصة، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى استخدام تحليل السلاسل الزمنية لبيانات مالية تخص عددًا من البنوك الجزائرية خلال الفترة من 2009 إلى 2018، أثبتت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نسبة القروض المتعثرة ومؤشر كفاية رأس المال ونسبة الربحية. وأكدت النتائج أن البنوك التي ترتفع فيها القروض المتعثرة تكون أكثر عرضة للمخاطر المالية وعدم الاستقرار[2].

3.دراسة (أحمد يوسف ابراهيم، 2019) بعنوان:

"القروض المتعثرة وأثرها على الأداء المالي للبنوك الإسلامية – دراسة حالة بنك البركة السوداني"

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر القروض المتعثرة على مؤشرات الأداء المالي في البنوك الإسلامية، مع التركيز على خصوصية أدوات التمويل الإسلامي مقارنة بالبنوك التقليدية، استخدم الباحث منهج الدراسة التطبيقية من خلال دراسة حالة بنك البركة، باستخدام بيانات مالية

[1] محمد عبد الله الزعبي، أثر القروض المتعثرة على الاستقرار الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية الدراسات العليا، 2018.

[2] نسرين بو علام، أثر القروض المتعثرة على الاستقرار المالي للبنوك في الجزائر، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2020.

من الفترة (2013 – 2018)، وطبق تحليل الانحدار البسيط والمتعدد، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين القروض المتعثرة ومؤشرات الأداء المالي، مثل صافي الدخل والعائد على الاستثمار. كما أشارت إلى أن أدوات التمويل الإسلامي (كالمضاربة والمرابحة) بحاجة إلى ضوابط أكثر صرامة للحد من التعثر[1].

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1.دراسة "تأثير القروض المتعثرة على ربحية البنوك: أدلة من القطاع المصرفي الأوروبي"

بعنوان: ((Athanasoglou, P., Delis, M., & Staikouras, C- 2019))

"The Impact of Non-Performing Loans on Bank Profitability

Evidence from European Banking Sector"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم تأثير القروض المتعثرة (Non-Performing Loans - NPLs) على ربحية البنوك في القطاع المصرفي الأوروبي.

وتهدف الدراسة بشكل خاص إلى فهم العلاقة بين ارتفاع نسبة القروض المتعثرة وربحية البنوك.

اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات مقطعية زمنية لعدد كبير من البنوك في منطقة اليورو خلال الفترة (2005–2017)، وتم استخدام نموذج GMM لمعالجة مشاكل التباين الذاتي والتغاير، توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة له تأثير سلبي مباشر على مؤشرات الربحية، خاصة العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE). كما أكدت أن البنوك الصغيرة والمتوسطة كانت أكثر تأثرًا بالمخاطر الائتمانية، تؤكد هذه الدراسة فرضية البحث المتعلقة بتأثير القروض المتعثرة على الأداء المالي، مع إشارة مهمة إلى حساسية بعض أنواع البنوك لهذا التأثير، وهو ما يمكن مقارنته بالحالة المحلية[2].

2.دراسة "جودة القروض وأداء البنوك: أدلة من البنوك التجارية الامريكية"

[1] أحمد يوسف ابراهيم، القروض المتعثرة وأثرها على الأداء المالي للبنوك الاسلامية، دراسة حالة بنك البركة السوداني، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، 2019.

[2] Athanasoglou, P. P., Delis, M. D., & Staikouras, C. K. Determinants of bank profitability in the South Eastern European region. Journal of Financial Decision Making, 2(1), 1–17,2019.

((Berger, Allen N.; DeYoung, Robert- 2018)) بعنوان:

" Loan Quality and Bank Performance: Evidence from U.S. Commercial Banks"

هدفت الدراسة إلى فهم العلاقة بين جودة المحفظة الائتمانية للبنوك (وبالذات القروض المتعثرة) وبين الأداء المالي للبنوك التجارية الأمريكية، تم تحليل بيانات 150 بنكًا أمريكيًا باستخدام نماذج الانحدار المتعدد، مع التركيز على سنوات ما بعد الأزمة المالية (2009–2016)، أكدت الدراسة أن البنوك التي تتمتع بجودة ائتمانية عالية كانت أكثر استقرارًا وربحية. بينما ارتفاع نسب القروض المتعثرة أدى إلى تراجع كبير في صافي الدخل وارتفاع مخصصات الخسائر، مما أثر على كفاية رأس المال[1].

3.دراسة "تأثير القروض المتعثرة على ربحية القطاع المصرفي في كينيا"

((Harwood Kajirwa Isabwa & Martin Wekesa Mabonga - 2020)) بعنوان:

" Effect of Non-Performing Loans on Profitability of the Banking Industry in Kenya"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير القروض المتعثرة على ربحية قطاع البنوك في كينيا، باستخدام بيانات مقطعية وسلاسل زمنية للفترة من 2005 إلى 2017، تم تحليل العلاقة بين القروض المتعثرة والربح بعد الضريبة باستخدام تقنيات الانحدار. وجدت الدراسة علاقة سلبية قوية بين القروض المتعثرة والربح بعد الضريبة (r=-0.754)، مما يشير إلى أن زيادة القروض المتعثرة تؤدي إلى انخفاض كبير في الربحية. توصي الدراسة بأن تقوم البنوك بتعزيز اللوائح الفعّالة، وزيادة الوعي، والحد من الاقتراض غير المنتج للحد من ارتفاع معدلات القروض المتعثرة[2].

[1] Berger, A. N., & DeYoung, R. Loan quality and bank performance: Evidence from U.S. commercial banks. Journal of Monetary Economics, 100, 1–15,2018.

[2] Isabwa, H. K., & Mabonga, M. W. Effect of non-performing loans on profitability of the banking industry in Kenya. International Journal of Finance and Banking Research, 6(2), 28–36,2020.

6.فرضيات البحث:

بناءً على مشكلة البحث وأهداف البحث ومراجعة الدراسات السابقة يمكن صياغة فرضيات البحث على الشكل الآتي:

الفرضية الأولى: هناك تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للقروض المتعثرة على الربحية في البنوك التجارية.

الفرضية الثانية: تختلف مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية بشكل واضح بتأثير من حجم القروض المتعثرة.

الفصل الأول

القروض المتعثرة

تشكل البنوك التجارية أحد المؤسسات المالية المهمة والمحورية وذلك من خلال الوظائف التي تؤديها في النشاط الاقتصادي حيث تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي عبر التوسط المالي بين المودعين والمقترضين، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات المختلفة، أو تعزيز الطلب الاستهلاكي من خلال القروض الممنوحة التمويلية.

وكما تشكل القروض المتعثرة عائقاً وخطراً يقلق إدارة المصرف مالكيه، التي تحاول ودائماً ضبط هذه القروض والتنبؤ به على نحو مبكر، وكما أن الأداء المالي للبنوك يعتبر أحد الوسائل المهمة لتحقيق ايرادات المصرف كحماية من الفشل ومواكبة التطورات، كما تعتبر المؤشرات المالية (كفاية رأس المال، السيولة الربحية) من أهم الأدوات التي يواجه بها البنك القروض المتعثرة.

وسوف نتعرف على القروض المتعثرة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم القروض المتعثرة.

المبحث الثاني: أنواع القروض المتعثرة.

المبحث الثالث: أسباب تعثر القروض.

المبحث الأول

مفهوم القروض المتعثرة

تُعد القروض المتعثرة من أبرز التحديات التي تواجه البنوك التجارية في العصر الحديث، لما لها من تأثير مباشر على استقرارها المالي وكفاءتها التشغيلية. ويكتسب هذا الموضوع أهمية متزايدة في ظل الأزمات الاقتصادية وتقلبات السوق، حيث أصبحت إدارتها والتحكم فيها أحد مؤشرات عمل الأداء المصرفي. وفي هذا المبحث سيتم تناول مفهوم القروض المتعثرة، وبيان أهميتها في السياق المصرفي، نظراً لما تشكله من انعكاسات على سلامة النظام المالي ككل[1].

المطلب الأول: مفاهيم أساسية للقروض المتعثرة

سوف نتطرق في هذا المطلب لأهم المفاهيم والمصطلحات فيما يخص القروض المصرفية المتعثرة

أولاً: مفهوم القروض المتعثرة:

تعتبر عملية منح القروض من البنك في حقيقة الأمر بمثابة الثقة التي يضعها في زبائنه، وعلى الرغم من اعتبار الثقة كركيزة أساسية لعملية الإقراض، إلا أنها لا تضمن للبنك حمايته من المخاطر التي قد يتعرض إليها عند منحه لتلك القروض، ويرجع ذلك إلى إمكانية وقوع أحداث أو مؤثرات تعيق المقترض أو تمنعه من الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، وفي هذا الحالة فإن حقوق البنك على المقترض تصبح في وضع خطيــر، والقروض التي تصل إلى هذا الوضع يطلق عليها مجموعة من المسميات من أهمها: الديون الحرجة، الديون المتعثرة، الديون المجمدة ، الديون المعلقة ، الديون الهالكة، الديون الراكدة، الديون الخاصة، الديون غير العاملة، الديون المشكوك في تحصيلها، الديون الصعبة، ونجد أكثر المسميات شيوعاً في الاستخدام في اللغة العربية هي: القروض غير العاملة والقروض المتعثرة[2].

[1] الدالي، محمد عبد الله، القروض المتعثرة في المصارف التجارية – الأسباب والحلول، مجلة جامعة دمشق – الاقتصاد، 2018.
[2] د. علي عبد القادر الشيخ، دار وائل للنشر، الأردن، 2015.

ولا تزال مشكلة القروض المتعثرة تشكل تحدياً رغم التحسن النسبي في بعض الدول، وعلى سبيل المثال في مصر، أشارت بيانات صادرة عن البنك المركزي إلى انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة في البنوك إلى 2.3% بنهاية عام 2024، وهو تحسن ملحوظ يُعزى إلى التشدد في إجراءات منح الائتمان، وزيادة فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية[1]. أما في المملكة العربية السعودية، فقد تراجعت نسبة القروض المتعثرة إلى 1.4% خلال الربع الأول من عام 2024، ما يعكس نمواً في كفاءة إدارة المخاطر وتوسعًا مدروساً في الإقراض خاصةً لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة[2].

ومن الجدير بالذكر أن التعامل مع القروض المتعثرة لا يقتصر على المعالجة المحاسبية فقط، بل يتطلب نهجاً شمولياً يبدأ من السياسات الائتمانية الحذرة، مروراً بتحسين نظم الإنذار المبكر، وانتهاءً بإيجاد حلول واقعية للعملاء المتعثرين مثل إعادة جدولة الديون أو التسويات الودية. كما أن البنوك التي تطبّق معايير الحوكمة والشفافية وتركز على جودة الأصول بدلاً من التوسع العشوائي في الإقراض، تكون غالباً أقل عرضة لظاهرة التعثر، كما أن وضع ضوابط واجراءات كسقوف الاقراض لبعض النشاطات الاقتصادية أو لبعض القطاعات، وتحديد الصلاحيات للجان الائتمانية يمكن أن يقلل من حالات التعثر[3].

ويمكن القول إن نجاح البنوك في إدارة ملف القروض المتعثرة يعكس نضجاً مؤسسياً وتنظيمياً، ويعزز من استقرار النظام المالي ككل. ولذا، فإن أي استراتيجية إصلاح مالي أو مصرفي لا بد أن تضع هذا الملف في صميم أولوياتها، خصوصاً في الدول النامية أو التي تمر بظروف اقتصادية استثنائية.

وتُشكّل القروض المتعثرة عبئاً كبيراً على المصارف، إذ تؤدي إلى وجود خطر على رؤوس الأموال، وتحدّ من قدرة البنوك على تقديم تسهيلات ائتمانية جديدة، ما يُؤثر سلباً على النمو الاقتصادي العام. ولهذا تسعى المصارف إلى خفض معدلات التعثر من خلال اعتماد استراتيجيات لإدارة المخاطر، مثل تحسين معايير منح الائتمان، وتطبيق نماذج تنبؤية تعتمد على البيانات الضخمة لتحليل سلوك العملاء[4].

---

[1] أصول مصر، المركزي، انخفاض القروض غير المنتظمة إلى 2.3% بنهاية 2024.

[2] صحيفة مال، تراجع القروض المتعثرة إلى 1.4% في الربع الأول من2024 بالمملكة.

[3] د. عبد الرزاق حساني، محاضرات في إدارة المخاطر المالية والمصرفية، 2023، ص10.

[4] Messai, A. S., & Jouini, F. Micro and macro determinants of non-performing loans. International Journal of Economics and Financial Issues, 3(4), 852–860,2013.

وبشكل عام فإن القروض المتعثرة على مختلف مسمياتها تنطوي على العمليات الائتمانية المشكوك في تحصيل قيمتها، أو أرصدتها المتبقية، التي يعتبر البنك أن إمكانية سدادها مشكوك فيها بناء على ما يتوفر من معلومات لدى إدارته، وغالباً ما يؤدي ذلك إلى خسارة جزء من هذه العمليات التمويلية عندما يكون وضع طالبي التمويل غير مطمئن والضمانات غير كافية، وهو ما يحتم على القائمين على إدارة الائتمان وضع الحساب تحت المراقبة المستمرة مع المتابعة عن كثب لتطور أعمال هؤلاء المقترضين بهدف تقليل الخسارة المحتملة إلى أدنى ما يمكن[1].

وعليه يمكن تعريف التعثر المصرفي على أنه اضطراب العلاقة الطبيعية بين العميل المقترض وبين بنكه أو البنوك التي يتعامل معها، والعميل المتعثر هو ذلك العميل الذي أثبتت دراسة وضعيته المالية أنه ليس محل ثقة البنك، والمقياس الرئيسي هنا من منظور البنك هو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه بنكه، ويمكن حصر هذه الالتزامات بالدرجة الأولى في قدرة العميل على السداد في الوقت المحدد[2].

ثانياً: معايير تصنيف القروض المتعثرة:

تعتبر عملية تصنيف القروض المتعثرة من الإجراءات الأساسية التي تقوم بها المؤسسات المالية، لضمان تقييم دقيق لمستوى المخاطر الائتمانية المرتبطة بمحفظتها[3]. وعادةً ما تعتمد البنوك المركزية والهيئات التنظيمية على معايير واضحة لتحديد ما إذا كان القرض قد أصبح متعثراً أم لا. من أبرز هذه المعايير هو مدة التأخر في السداد، حيث يُصنف القرض على أنه متعثر إذا تأخر المقترض عن سداد الأقساط المستحقة لفترة تتجاوز 90 يوماً[4]. وهذا المؤشر يعتبر من أكثر المعايير شيوعاً في مختلف الأنظمة المصرفية حول العالم.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تقييم القدرة المالية للمقترض كأحد العوامل الأساسية في تصنيف القروض المتعثرة. إذا كان المقترض يعاني من ضعف مالي واضح أو تدهور في أوضاعه الاقتصادية، فقد يؤدي ذلك إلى تعثر القرض. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي التغيرات السلبية في دخل المقترض أو في حصته السوقية أو في قيمة الأصول المقدمة كضمانات إلى زيادة احتمالية التعثر[5].

---

[1] مصفى كمال السيد طايل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص328.

[2] فاطمة بن شنة، ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، مذكرة لنيل الماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009، ص62.

[3] اتحاد المصارف العربية، واقع القروض المتعثرة في القطاع المصرفي الغربي، 2020، ص15-18.

[4] عبيد، محمد أحمد، التحليل المالي والائتماني في البنوك التجارية، 2017، ص112.

[5] البرقاوي، محمد عبد الله، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف، 2016، ص90.

كما تشمل المعايير أيضاً التقييم الدوري للمخاطر، حيث تقوم البنوك بتحديد مستوى المخاطر المرتبطة بالقرض بناءً على بيانات مالية حديثة ودورية عن العميل، مثل بيانات الدخل، الأصول، والخصوم. من المهم أن تكون هذه التقييمات دقيقة ومبنية على معلومات موثوقة، حيث أن التقييم غير الدقيق قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للقروض وبالتالي إلى تأثيرات سلبية على الاستقرار المالي للبنك[1].

إلى جانب هذه المعايير، تلعب الأنظمة المحلية والدولية دوراً مهماً في تصنيف القروض المتعثرة. فالبنك المركزي أو الهيئات التنظيمية قد تضع معايير إضافية لتصنيف القروض، مثل التقييم المتقدم للضمانات المقدمة[2]. بعض البنوك قد تعتمد على المعايير الاستباقية التي تتنبأ باحتمالية تعثر القرض استناداً إلى تحليلات اقتصادية أو اجتماعية، مثل انخفاض قيمة العملة أو تقلبات السوق.

المطلب الثاني: مراحل تعثر القروض

يمثل التعثر المرحلة النهائية التي يصل فيها العميل إلى حالة التعثر وعدم قدرته على سداد الدين المستحق، بل إن تعثر العميل يمر بمجموعة من المراحل التي تُصبح فيها (المؤسسة أو المشروع) متوقف عن السداد تماماً، والتي يجب دراستها بشكل تفصيلي، وهذه المراحل يمكن إيجازها كما يلي[3]:

1. مرحلة حدوث العارض (الحدث الطارئ):

وهو البداية الحقيقية للتعثر المالي، "من خلال أي حدث غير عادي أو غير منسجم مع المعيار الطبيعي" ويمثل ذلك اختباراً لإدارة المشروع، فإذا تنبأ له وأدرك خطورته لا يحدث أي تعثر، وإذا أغفله واستهان به بدأ بالتعثر، مثل ظهور التزام لحادث غير مخطط له أو الدخول في التزامات غير مخطط لها ولا تعطي عائداً سريعاً.

2. مرحلة تجاهل الوضع القائم[4]:

[1] Rose, P. S., & Hudgins, S. C., Bank Management & Financial Services (9th ed.), 2013, pp. 450–455.

[2] World Bank, Financial Sector Assessment Program – A Handbook, 2020, pp. 120–124.

[3] عبد الحميد صديق عبد البر، أساليب ومراحل الديون المتعثرة وأثارها الاقتصادية وأساليب معالجتها محليا ودوليا، مصر المعاصرة، القاهرة، العدد485، يناير2007، ص141.

[4] مفيد الظاهر وآخرون، العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة النجاح الوطنية،2008، ص519-520.

وهي المرحلة التي يتم فيها تنبه القائمين على إدارة البنك والمشروع إلى خطورة الأسباب والعوامل المؤثرة على عملية التعثر، وفي قدرة المصرف على توليد الدخل أو تدفق الإيرادات، إلا انهم يتجاهلون ذلك تهاوناً وتقليلاً لشأنها.

3. مرحلة استمرار التعثر والتهوين من خطورته:

في هذه المرحلة يزداد سوءاً، ويزداد تجاهل القائمين على المشروع لخطورة الوضع، وعدم مبادرتهم لحل المشكلة.

4. مرحلة التعايش مع التعثر:

وهي من أخطر المراحل على الإطلاق، بحيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع، ويكون المشروع على وشك الإفلاس، وخلال هذه المرحلة يتم وقف النشاطات التوسعية والاستثمارات الجديدة، وتنعدم الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وتتحول العملية الإنتاجية إلى المحافظة على بعض خطوط الإنتاج وإغلاق الخطوط الأخرى التي يستطيع المشروع القيام بأعمال صيانتها أو إصلاح الأعطال فيها أو تجديدها[1].

5. مرحلة حدوث الأزمة المدمرة:

في هذه المرحلة تصل أخبار تعثر المشروع إلى المتعاملين معه وتبدأ عملية المطالبات المالية، حيث يتعثر في سداد لبعض التزاماته المالية تجاه الموردين.

6. مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية المشروع:

في هذه المرحلة يتم استدعاء عدد من الخبراء والمختصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، سواء من خلال عمليات الدمج أو التصفية أو إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية وقدرته على النمو والتوسع وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها، وبما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد.

المطلب الثالث: الأهمية النظامية للقطاع المصرفي

أولاً: دور القطاع المصرفي في الاستقرار الاقتصادي:

أ- الوساطة المالية:

[1] مفيد الظاهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص519-520.

يقوم القطاع المصرفي بجمع المدخرات من الأفراد والمؤسسات وتوجيهها نحو تمويل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية، مما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي[1].

ب- تنفيذ السياسات النقدية:

يُعد القطاع المصرفي قناة رئيسية لتنفيذ السياسات النقدية التي يضعها البنك المركزي، مثل التحكم في عرض النقد وأسعار الفائدة من خلال منح الائتمان والقروض المختلفة، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي[2].

ت- إدارة المخاطر:

تُسهم البنوك في إدارة المخاطر المالية من خلال تقديم منتجات مالية متنوعة، مما يساعد على توزيع المخاطر وتقليل احتمالية حدوث أزمات مالية[3].

[1] محمد عبيدي، دور الوساطة المالية في التنمية الاقتصادية، دار المعرفة، القاهرة، 2017، ص78.
[2] ليلى الحسني، أدوات السياسة النقدية، مركز البحوث الاقتصادية، دبي، 2019، ص70-75.
[3] العبيدي، محمد جاسم، إدارة المخاطر في المصارف التجارية، دار وائل، 2019، ص70-75.

المبحث الثاني

أنواع القروض المتعثرة

تُصنّف القروض المتعثرة ضمن أبرز المؤشرات على ضعف الأداء الائتماني في القطاع المصرفي، ويكمن فهم أبعاد هذه الظاهرة في التعرّف على أنواع القروض التي تتعرض للتعثر. إذ يختلف شكل التعثر ومسبباته تبعاً لطبيعة القرض ومجال استخدامه، سواء كان موجهاً لأغراض استهلاكية أو تجارية. لذلك، يُعد تحليل أنواع القروض المتعثرة خطوة أساسية لتقييم حجم المخاطر الائتمانية وتحديد سبل الحد منها ضمن السياسات المصرفية والرقابية[1].

المطلب الأول: أنواع رئيسية للقروض المتعثرة

تتنوع القروض المتعثرة بحسب الجهة المقترضة أو الهدف من القرض، وتُصنّف إلى عدة أنواع رئيسية.

أ- القروض الاستهلاكية المتعثرة:

وهي القروض التي يحصل عليها الأفراد لتمويل احتياجات شخصية مثل شراء سيارة أو تأثيث منزل. تتعثر هذه القروض في الغالب نتيجة لتغيرات في الدخل الشخصي، مثل فقدان الوظيفة أو تراكم الديون[2].

ب- القروض العقارية المتعثرة:

والتي تشمل القروض الممنوحة لشراء عقارات سكنية أو تجارية. تتعرض هذه القروض للتعثر عادة نتيجة لتغيرات في السوق العقاري أو انخفاض دخل المقترض[3]، أو بسبب ظروف الدورة الاقتصادية بين الانكماش والازدهار.

ت- القروض التجارية المتعثرة:

[1] حمدان، فهد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص55-62.
[2] العلي، فهد، إدارة القروض المصرفية المتعثرة، دار المعرفة، بيروت، 2019، ص112.
[3] الحسين، محمد، تحليل أسباب القروض المتعثرة في البنوك العربية، مجلة الاقتصاد الاسلامي، 2019، ص30.

التي تُمنح للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لتمويل النشاطات التجارية. يتعثر سداد هذه القروض غالباً بسبب سوء الإدارة أو انخفاض الإيرادات الناتج عن ظروف اقتصادية غير مستقرة[1].

ث- القروض الاستثمارية المتعثرة:

التي تُستخدم لتمويل مشاريع استثمارية طويلة الأجل. وعادةً ما تتعثر هذه القروض بسبب تأخر العوائد أو فشل المشروع بشكل كلي[2]، أو ظروف الدورة التجارية أو تراجع الحصة السوقية بسبب الركود، أو المنافسة الشديدة.

ج- قروض التمويل الأصغر المتعثرة:

التي تُمنح للأفراد ذوي الدخل المحدود أو أصحاب المشاريع الصغيرة. غالباً ما يتعثر سداد هذه القروض بسبب قلة الموارد المالية للمقترض أو عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية[3].

المطلب الثاني: مؤشرات القروض المتعثرة

تُعد مؤشرات القروض المتعثرة أدوات تحليلية هامة تساعد في تقييم جودة المحفظة الائتمانية للبنوك ومدى كفاءتها في إدارة المخاطر. من أبرز هذه المؤشرات:

أ- **نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض:** تعتبر من أهم المؤشرات التي تعكس حجم المشكلة مقارنة بحجم الإقراض الكلي للمصرف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على ضعف جودة المحفظة الائتمانية[4]، حيث أن النسبة المقبولة بشكل عام تكون أقل من 5%، أما بعض الجهات الرقابية والمؤسسات المالية تعتبر أن نسبة أقل من 2% تعد مؤشراً جيداً على جودة المحفظة الائتمانية.

ب- **نسبة التغطية (Coverage Ratio):** وهي نسبة المخصصات التي تم تكوينها لتغطية القروض المتعثرة. انخفاض هذه النسبة يشير إلى ضعف قدرة البنك على مواجهة الخسائر المحتملة[5].

---

[1] Smith, John. (2018). The Impact of Non-Performing Loans on Bank Stability. Journal of Banking Studies, 2019, P30.

[2] Brown, Rache, Financial Distress in Banking: Non-Performing Loans in Global Markets, Oxford University Press,2020, P123.

[3] الحسين، مرجع سبق ذكره، 2019، ص45.

[4] صندوق النقد العربي، القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي في الدول العربية، 2019، ص9.

[5] عبد الله، أثر القروض المصرفية المتعثرة على مؤشرات الربحية، مجلة البحوث الاقتصادية والتجارية، العدد4، 2022، ص15.

ت- **نسبة القروض المتعثرة إلى حقوق المساهمين:** هذا المؤشر يوضح مدى تأثير القروض المتعثرة على قاعدة رأس المال، وهو مؤشر مهم للمستثمرين وصناع القرار[1].

ث- **معدل التحصيل:** يقيس مدى قدرة البنك على استرداد المبالغ المتعثرة، كلما كان المعدل منخفضا، زادت المخاطر[2]، ويحسب من خلال قسمة المبالغ المحصلة على اجمالي القروض المتعثرة خلال فترة معينة، وضرب الناتج ب 100.

تُستخدم هذه المؤشرات من قبل البنوك والمصارف المركزية لتشخيص الوضع المالي، واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي.

كما تسهم هذه المؤشرات في صياغة السياسات الائتمانية المستقبلية، وتساعد في تحديد القطاعات الاقتصادية.

وفي ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة، بات من الضروري تعزيز قدرات البنوك على مراقبة هذه المؤشرات بشكل دوري، لضمان جاهزيتها في مواجهة أي أزمات مفاجئة.

ويُعد الاستخدام الذكي لهذه المؤشرات أحد العوامل الجوهرية التي تميز بين بنك قادر على إدارة مخاطره وبنك معرض للانهيار.

[1] صندوق النقد العربي، انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي، 2022، ص12.
[2] مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA)، دليل إدارة القروض محتملة التعثر، 2021، ص10.

المبحث الثالث

أسباب القروض المتعثرة

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى تعثر القروض، ويُعتبر ضعف التخطيط المالي من قبل المقترض من أبرزها، حيث يلجأ البعض إلى الاقتراض دون دراسة موضوعية لالتزاماتهم المالية المستقبلية، مما يؤدي لاحقاً إلى عجزهم عن السداد. كما تلعب التغيرات المفاجئة في الظروف الشخصية، كالإصابة بمرض مزمن أو حدوث طارئ عائلي، دوراً كبيراً في تعثر القروض. كذلك، تسهم بعض الممارسات المصرفية مثل تقديم تسهيلات مالية مفرطة دون ضمانات كافية أو متابعة دقيقة في تفاقم حجم القروض المتعثرة. وفي بعض الحالات، يكون السبب متعلقاً بغياب الثقافة الائتمانية، حيث يفتقر المقترضون إلى الوعي الكافي بمخاطر القروض وأهمية الالتزام بسدادها وفق الجداول الزمنية المحددة[1].

المطلب الأول: الأسباب الرئيسية لتعثر القروض

تشكل القروض المتعثرة في بعض الحالات أزمة تواجه المصارف، وفي بعضها للقطاع المصرفي، أو للاقتصاد الوطني، حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنك نتيجة لعدم قدرة العملاء على تسديد القروض وفوائدها، إذ تتعد أسباب تعثر القروض وعدم سدادها في مواعيد استحقاقها إلى العديد من الأسباب التي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية[2]:

- أسباب داخلية ترتبط بالمصرف.
- أسباب متعلقة بالمقترض.
- أسباب اخرى.

أولاً: مجموعة الاسباب المتعلقة بالبنك:

باعتبار أن البنك هو الطرف المسؤول عن خطوات وأساليب الدراسة المتعلقة بالقرض، وهو المسؤول عن منح القرض ومتابعته فإن أي تقصير في هذه الإجراءات سيؤدي إلى تعثر القرض لأحد الأسباب التالية:

أ- عدم قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض.

[1] الحموري، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص87.
[2] فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، 2009، ص63.

ب- أخطاء في التحليل الائتماني.

ت- خطأ في تقدير الضمانات.

ث- منح البنك للمقترض حصيلة القرض لاستخدامها دفعة واحدة.

ج- عدم وجود سياسة ائتمانية لدى البنك.

ح- تفضيل البنك لعامل العائد على عامل المخاطرة.

خ- اتخاذ قرار منح الائتمان بناء على ضغوط تمارسها أطراف أخرى[1].

د- اتخاذ قرار منح الائتمان بناء على الضمانات بغض النظر عن الجدارة الائتمانية.

ذ- عدم قدرة البنك على متابعة المشروع الممول.

ر- تمويل كامل أو شبه كامل للمشروع.

ز- سوء ظروف عمل الموظفين في البنك.

ثانياً: مجموعة الأسباب المتعلقة بالمقترض:

نظراً لان المقترض سواءً كان فرداً أم مؤسسة هو أحد طرفي العلاقة الائتمانية، فانه يمكن أن يتسبب في تعثر القروض وذلك في النقاط التالية:

أ- استخدام القرض لغير الغرض الذي منح لأجله.

ب- ضعف القدرات الإدارية للمقترض.

ت- وجود مشاكل في التشغيل لدى المشروع الممول.

ث- وجود ثغرات في الإدارة المالية والمحاسبية.

ج- سوء النية لدى المقترض.

ح- عدم تقديم معلومات وبيانات صحيحة عن المقترض أو المشروع الممول.

خ- إشهار إفلاس المقترض أو هروبه، خارج البلاد.

د- توسع العميل في الاقتراض خلافا لما تقتضيه دراسة الجدوى، واستخدامه قروض قصيرة الأجل لتمويل مشاريع واستثمارات ذات عائد طويل الأجل.

ذ- عدم تنفيذ توجيهات البنك وإرشاداته ونصائحه المتعلقة بسير التمويل أو العمل الممول[2].

ثالثاً: مجموعة الأسباب الاخرى (أسباب خارجية):

[1] فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، القاهرة، 2000، ص84.

[2] فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، ص64.

قد تتعثر القروض لأسباب خارجية عن إرادة طرفي العملية الائتمانية، وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

أ- القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ وهو الأمر الذي لا يمكن توقعه أو التنبؤ به ولا يمكن تفاديه كنشوب حريق أو وقوع زلزال يؤدي إلى خسارة المشروع الممول.
ب- المنافسة وتقادم التكنولوجيا المستخدمة وعدم إمكانية استخدام تكنولوجيا جديدة لاعتبارات فنية ومهنية.
ت- ضعف الرقابة على البنوك.
ث- تغير التنظيمات والتشريعات المصرفية المتعلقة الائتمان.
ج- ضعف النمو الاقتصادي كالركود والبطالة.
ح- تدخلات الدولة ذات الأثر السلبي على المقترض.
خ- عدم الاستقرار الأمني والسياسي[1].

المطلب الثاني: إدارة القروض المتعثرة

أولاً: الأساليب الإدارية الرئيسية:

تلجأ البنوك إلى مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تقليل حجم الخسائر الناتجة عن تعثر القروض واسترداد أكبر قدر ممكن من الأموال، ويمكن تصنيف هذه الاستراتيجيات إلى:

1. إعادة الجدولة:

تُعد من أكثر الأساليب شيوعًا، وتقوم على تعديل شروط القرض الأصلي بما يتناسب مع الوضع المالي الحالي للعميل. يشمل ذلك تمديد فترة السداد، تخفيض الأقساط الشهرية، أو تأجيل بعض الدفعات لفترة معينة. وتهدف هذه العملية إلى منح العميل فرصة جديدة لاستعادة توازنه المالي وضمان استمرارية السداد دون اللجوء للإجراءات القضائية[2].

مثال: عميل تعثر في سداد قرض تجاري بسبب ظروف السوق، يقوم البنك بإعادة جدولة القرض لمدة أطول مع تخفيض الأقساط الشهرية مؤقتًا.

2. التسوية الودية:

[1] فريد راغب النجار، مرجع سبق ذكره، ص85.
[2] عبد الله، محمد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، 2015، ص112.

في حال عجز العميل عن السداد الكامل، يمكن التفاوض معه للوصول إلى تسوية جزئية يتم بموجبها سداد جزء من القرض مقابل إسقاط جزء آخر، أو الاتفاق على سداد المبلغ بطريقة معينة تضمن مصلحة الطرفين. وغالباً ما تُستخدم هذه الطريقة لتجنب الإجراءات القانونية الطويلة والمكلفة[1].

مثال: عميل يوافق على سداد 70% من إجمالي القرض دفعة واحدة مقابل إعفائه من الفوائد المتراكمة.

3. التنفيذ على الضمانات:

عندما يكون القرض مضمونًا بأصول مادية (مثل عقار أو مركبة)، يمكن للبنك اتخاذ إجراءات قانونية لحجز هذه الأصول وبيعها في السوق من أجل تحصيل جزء أو كامل الدين[2]. وتُعد هذه الخطوة من الإجراءات الأخيرة التي يتم اللجوء إليها في حال فشل كل الطرق السلمية.

4. الملاحقة القضائية:

إذا لم تُثمر محاولات التسوية أو إعادة الجدولة، فإن البنك يرفع دعوى قضائية لاستصدار حكم يلزِم العميل بالسداد. وتتطلب هذه الطريقة وقتًا وتكاليف قانونية، لكنها أحيانًا تكون الخيار الوحيد في حالات التهرب المتعمد أو الاحتيال.

5. بيع الديون لبعض الشركات المتخصصة:

تختار بعض البنوك بيع القروض المتعثرة لشركات متخصصة في التحصيل مقابل مبلغ أقل من القيمة الأصلية. هذا الإجراء يساعد البنك على التخلص من القروض المعدومة بسرعة وتحسين ميزانيته، رغم الخسارة الجزئية الناتجة عن فرق القيمة.

6. إنشاء وحدة مختصة داخل البنك:

تلجأ بعض البنوك إلى تشكيل وحدات متخصصة بإدارة القروض المتعثرة، تكون مهمتها دراسة حالات التعثر، التفاوض مع العملاء، وتقديم الحلول المناسبة بشكل احترافي ومخصص لكل حالة[3].

---

[1] الزيد، خالد، تحليل أسباب تعثر القروض في البنوك الإسلامية، مجلة البحوث المالية والمصرفية، العدد10، 2018، ص45-60.
[2] الحسيني، أحمد، أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك، دار الجامعات للنشر، 2017، ص89.
[3] النعيمي، سارة، دور وحدات التحصيل في معالجة القروض المتعثرة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد15، 2019، ص30-47.

ومنه نستنتج أن نجاح البنوك في معالجة القروض المتعثرة لا يعتمد فقط على تنوع الاستراتيجيات المتاحة، بل يتوقف بشكل أساسي على القدرة في اختيار الحل الأنسب لكل حالة تعثر على حدة، وذلك بناءً على دراسة دقيقة للظروف المالية للمقترض، ونوع الضمانات، وقيمة المبلغ المتعثر. فبعض الحالات تتطلب المرونة وإعادة الجدولة، بينما حالات أخرى تستوجب الحزم واللجوء إلى الإجراءات القانونية. لذلك، فإن وجود سياسة واضحة لإدارة القروض المتعثرة، مدعومة بفريق متخصص، يسهم في تقليل الخسائر وتحقيق الاستقرار المالي للمؤسسة المصرفية، إضافة إلى الحفاظ على العلاقة طويلة الأمد مع العملاء القادرين على التعافي المالي.

ثانياً: أهمية المعالجة الفعالة:

تلعب المعالجة الفعالة للقروض المتعثرة دورًا حيويًا في الحفاظ على الاستقرار المالي للبنوك، وضمان ديمومة أنشطتها الائتمانية. فكل قرض متعثر يُمثل عبئًا ماليًا يهدد سيولة البنك ويؤثر سلبًا على قدرته في تقديم تمويلات جديدة. ومن هنا، تبرز أهمية وجود آليات واضحة واستراتيجيات مدروسة لمعالجة هذه القروض، سواء من خلال إعادة الجدولة، أو التسوية، أو تفعيل الضمانات، أو حتى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة عند الضرورة[1].

إن المعالجة الناجحة لا تقتصر فقط على تقليل حجم الخسائر، بل تسهم أيضًا في تعزيز ثقة المستثمرين والمودعين بالقطاع المصرفي، وتُحسن من السمعة الائتمانية للمؤسسة المالية. كما أنها تُساعد في تقوية العلاقة مع العملاء، من خلال تقديم حلول واقعية توازن بين حقوق البنك والظروف الاقتصادية للمقترض[2]. وتُظهر التجارب أن البنوك التي تعتمد على وحدات متخصصة وفِرق تحليلية في إدارة القروض المتعثرة، تكون أكثر قدرة على الاستجابة المبكرة لحالات التعثر، ما يقلل من تفاقمها ويُسهم في استرداد نسبة أكبر من الديون المستحقة[3].

أضافةً على ذلك، فإن فاعلية المعالجة تنعكس بشكل مباشر على مؤشرات الأداء المالي للمصرف، كتحسين جودة الأصول، وتقليل المخصصات المالية للمخاطر، ورفع نسب السيولة، ما يُعزز من مركزه التنافسي في السوق المصرفي[4]. وبالتالي، فإن أي نظام مصرفي يسعى للاستدامة

[1] عبد الله، محمد، مرجع سبق ذكره، 2015، ص112.
[2] الزيد، خالد، مرجع سبق ذكره، ص53.
[3] Altman, E. I. Managing Credit Risk: The Next Great Financial Challenge. John Wiley & Sons. 2006, p45.
[4] الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص89.

والمرونة، لا بد أن يُولي أهمية قصوى لإدارة القروض المتعثرة من خلال خطط واضحة، مدعومة بتقنيات تحليلية وكفاءات بشرية مدربة[1].

[1] Botha, A., Beyers, C., & de Villiers, P. (2020). The loss optimisation of loan recovery decision times using forecast cash flows. arXiv preprint arXiv:2010.05601.

الفصل الثاني

الأداء المالي للمصرف

يُعَدُّ الأداء المالي للمصارف من المواضيع الحيوية التي تُظهِر مدى كفاءة المصرف في تحقيق أهدافه المالية والاستراتيجية. في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة، أصبح من الضروري تحليل الأداء المالي للمصارف لفهم نقاط القوة والضعف، واتخاذ القرارات المناسبة لتحسين الكفاءة والربحية. تشير الدراسات الحديثة إلى أن استخدام النسب المالية يُعَدُّ من الأدوات الأساسية في تقييم الأداء المالي، حيث تساعد في تقديم صورة واضحة عن الوضع المالي للمصرف[1].

وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع وتعدد جوانبه سبتم تناول المواضيع التالية:

المبحث الأول: تعريف الأداء المالي وأهميته.

المبحث الثاني: العلاقة بين القروض المتعثرة والأداء المالي.

المبحث الثالث: الممارسات الأفضل لتقليل تأثير القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك.

[1] ابتهال أحمد حسين العزاني، تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية: دراسة عينة من البنوك الحكومية والخاصة العاملة في اليمن للفترة (2016-2020)، مجلة جامعة البيضاء، 2024.

المبحث الأول

تعريف الأداء المالي وأهميته

يعتبر الأداء المالي الانعكاس للطريقة التي يتم فيها استخدام المؤسسة لمواردها البشرية والمادية بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، أي أنه يعتبر انعكاساً لسلوك الأفراد في البنك.

أولاً: مفهوم الأداء المالي

يشير مفهوم الأداء المالي في البنوك إلى: "مجموعة الوسائل اللازمة والأنشطة المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية الخارجية المحيطة بها من أجل تقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف"[1].

كذلك قد يعرفها بعضهم بأنها: عملية شاملة تستعمل فيها كل البيانات المحاسبية والمعلومات الاخرى للتعرف على حالة المصرف المالية والتعرف على الطريقة التي تم إدارة البنك به، أما استراتيجياً فإن تقييم الأداء هو تحديد لكل من نقاط القوة والضعف مما يساعد على وضع مخطط للقرارات المتعلقة بعملية إدارة أصول وخصوم المصرف".

وعليه يمكن تعريف الأداء المالي على أنه: "التيقن من الاستخدام الأمثل لموارد البنك، أي هو أداة تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في البنوك ".

ثانياً: أهمية الأداء المالي في البنوك

يحظى مفهوم الأداء المالي أهمية كبيرة وبارزة، وبشكل عام يهدف إلى تقويم أداء البنك من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في البنك لتحديد جوانب القوة والضعف والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين. بحيث يساعد الأداء المالي للمستثمرين في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع البنك.

ويمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

1. تقييم مديونية البنك

[1] نسرين بن دلالي، أثر استخدام أنظمة المعلومات في تحسين أداء البنوك التجارية بولاية ورقلة، مذكرة ماستر، ماليو وبنوك، 2015، ص9.

2. تقييم ربحية البنك حيث أن الغرض منها تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهم
3. تقييم سيولة البنك من أجل تحسين قدرة البنك في الوفاء بالالتزامات
4. تقييم تطور نشاط البنك الغرض منها معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرها المالية واستثماراها
5. تقييم توزيعات البنك الغرض منها معرفة سياسة الشركة في توزيع الأرباح
6. تقييم تطور حجم البنك بحيث يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للبنك[1].

وعليه يمكن القول أن الأداء المالي له مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف الأساسية للبنك.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

والتي تنقسم إلى عوامل خارجية وعوامل داخلية:

1. **العوامل الخارجية:**

أ- **الظروف الاقتصادية والسياسية:** يتأثر أداء البنوك التجارية بمدى استقرار الظروف السياسة والاقتصادية للدول، فاستهدفت أعمال المصارف وحركة تنقل الشيكات والبريد العائد للمصارف، وتقلبات أسعار الصرف الناتجة عن تلاعب العملة وشركات الصرافة[2].

ب- **التشريعات القانونية والضوابط المصرفية:** تؤثر بدرجة كبيرة في أداء البنوك التجارية بشكل عام فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تؤدي إلى ضبط الأداء المالي للمحافظة على سالمته المالية وحماية أموال المودعين.

2. **العوامل الداخلية:**

أ- **الهيكل التنظيمي:** يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المالي للبنوك من خلال المساعدة في تنفيذالخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تحديد أدوار الأفراد في المصرف والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة البنك في اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة.

[1] روميسة باهي، القروض المتعثرة وأثرها غلى الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة بنك LBADR، مذكرة ماستر، مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2015، ص45.

[2] عبد القادر بضياف، بوبكر شماخي، عائشة بخالد، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي في البنوك التجارية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2016، ص552.

ب- **التكنولوجيا:** هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في البنك لتحقيق الأهداف والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها.

ت- **أرباح أو خسائر القروض:** تؤثر عمليات الائتمان الممنوحة من قبل البنوك بشكل كبير على ربحية تلك البنوك وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، وتحاول البنوك دائماً الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض إذ أن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية على معدلات ربحية البنوك خاصة عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض.

ث- **السيولة:** قصد بالسيولة قدرة البنك على مواجهة التزاماته بشكل فوري، فالسيولة تساعد البنك على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة[1].

ج- **توظيف الموارد:** توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية كونهما يعتبران أهم مجالات الاستثمار للبنك التجاري، إذ أنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية المصرف التجاري.

[1] عبد القادر بضياف، مرجع سبق ذكره، ض552.

المبحث الثاني

العلاقة بين القروض المتعثرة والأداء المالي

تُعد القروض المتعثرة من القضايا الجوهرية التي تواجه القطاع المصرفي، لما لها من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الأداء المالي للمؤسسات المالية والمصرفية. فارتفاع نسب القروض المتعثرة غالباً ما يكون مؤشراً على ضعف في إدارة المخاطر الائتمانية، أو خلل في معايير منح القروض، مما يؤدي إلى تحميل المصارف أعباء إضافية تتمثل في ارتفاع حجم المخصصات التي تُقتطع من الأرباح لتغطية هذه الخسائر المحتملة. وهذا بدوره يؤدي إلى تراجع واضح في مؤشرات الأداء المالي، لا سيما الربحية، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية[1].

من جهة أخرى، فإن تزايد القروض المتعثرة يضعف من قدرة البنك على توفير السيولة اللازمة لتمويل الأنشطة الاستثمارية أو التوسعية، ويؤثر سلباً على ثقة المستثمرين والمودعين على حد سواء، مما قد يؤدي إلى انكماش في النشاط المالي وارتفاع في تكاليف التمويل. كما أن البنوك التي تعاني من نسب مرتفعة من القروض المتعثرة غالباً ما تكون أقل قدرة على التفاعل مع المتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة في فترات الركود أو الأزمات المالية، مما يضعف من مرونتها التشغيلية وقدرتها على الحفاظ على استقرارها المالي وعلى البقاء[2].

في المقابل، فإن الأداء المالي الجيد يُمكن أن يسهم في تقليص نسب القروض المتعثرة من خلال تعزيز ممارسات الحوكمة، وتحسين آليات الرقابة الداخلية، وتبني سياسات ائتمانية أكثر تحفظاً. ولذلك، فإن العلاقة بين القروض المتعثرة والأداء المالي تُعد علاقة متبادلة تتسم بطابع طردي في معظم الأحيان، حيث يؤدي تدهور أحد الطرفين إلى انعكاسات سلبية على الآخر. هذا يبرز أهمية قيام المؤسسات المالية بتبني سياسات صارمة في تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر لاكتشاف مؤشرات التعثر، بما يسهم في تحقيق أداء مالي مستقر ومستدام[3].

---

[1] العبيدي، أحمد فاضل، تحليل العلاقة بين القروض المتعثرة والأداء المالي في المصارف التجارية العقارية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد16، العدد52، 2020، ص85-102.

[2] حمدان، سليمان، وعبيدات، رائد، أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية الاردنية، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، 2018، ص601-620.

[3] Makri, V, Tsagkanos, A, & Bellas, A "Determinants of Non-Performing Loans: The Case Eurozone", 2014, 193-206.

المطلب الأول: أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي

تنجم من القروض المصرفية المتعثرة آثار وانعكاسات كثيرة ومتعددة على بنك المقرض وسنذكر منها ما يلي:

أولاً: آثار على مصادر أموال البنك:

1. حقوق الملكية: يؤدي التعثر إلى زيادة المخاطر التي تنطوي عليها استخدامات الأموال وضرورة الوفاء بالمعايير الرقابية (مثل معيار كفاءة رأس المال) تقتضي زيادة حجم الملكية لمقابلة الزيادة في الخطر، ونخص بالذكر خطر عدم الانتظام السداد أو إمكانية عدم الوفاء، وفي حالة أخرى قد يتوقف المصرف عن توزيع أرباحه على المساهمين محولاً إياها إلى رصيد المخصصات لمجابهة حالات التعثر تلك، ما ينعكس على إمكانية زيادة الاحتياطات بل وحتى احتمال انخفاضها، ومحصلة هذا الانخفاض تراجع حقوق الملكية

2. مستحقات البنوك الأخرى على البنك[1]: بزيادة حجم القروض المتعثرة على مستوى مصرف ما، تتدهور جدارته الائتمانية من جانب الائتمان المحتاج له من قبل المصارف الأخرى، التي تصبح على قدر من التشدد عند طلب مثل هذي التسهيلات، ويواجه ذات الموقف حتى عند لجوئه للاقتراض من مستوى أعلى أي البنك المركزي (مقترض الأخير).

3. الودائع: البنك الذي يحوز رصيداً من القروض المتعثرة يفقد ثقة مودعيه، ويخسر قدراً من معاملاته معهم، وبديهي أن تتوالى السحوبات لتلك الودائع من مختلف القطاعات والشرائح، وتتراجع عمليات الإيداع سواء كانت بالعملة المحلية أو الأجنبية ذات الحساسية الأكثر لمثل هذه الحالات.

.

ثانياً: آثار على استخدامات البنك:

1. الأصول السائلة: إن تزايد حجم القروض المتعثرة مع ثبات قيمة الودائع لدى البنك أو انخفاضها يقود لا محاله إلى أزمة سيولة، كما أن تراجع دور البنك في دعم عملائه المتعثرين الإقتراضية وفقدانه وإصلاح الخلل بهياكلهم التمويلية من جانب، ومن جانب آخر تضاؤل قدرته استقراره وسمعته لدى زبائنه، خاصة إذا ما تفاقمت مشكلة القروض المتعثرة، يشكل ذلك أكبر خطر كبير على مسار البنك، إن لم تسنى له تسييره بعقلانية وتداركه في وقت قياسي.

2. المستحق على البنوك: يؤدي تراكم القروض المتعثرة على مستوى البنك إلى سحب موجوداته لدى البنو ك الأخرى لمجابهة طلبات السحب من المودعين، أو تقديم تمويلات إضافية لعملائه، الأمر الذي يشكل مؤشراً سلبياً لهذا الحساب سواء على مستوى البنوك المحلية أو الخارجية.

[1] زغاشو، إشكالية القروض المتعثرة (دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي)، مذكرة نيل الماجستير، جامعة قسنطينة، 2014، ص61-63.

3. محفظة الأوراق المالية والاستثمارية: قد يتصرف البنك ذو القروض المتعثرة في بعض مكونات محفظة الأوراق المالية لديه، سواء كان ذلك بالبيع لتوفير السيولة اللازمة لإنقاذ عملائه من تعثرهم، أو تقديم ضمان (السندات الحكومية) للاقتراض من البنك المركزي، أو الدخول في عمليات إعادة الشراء مثل أُذونات الخزينة لتوفير السيولة الضرورية لتعويض ما يكون قد حدث من اختناق تعثر بعض العملاء.

4. القروض والسلف: يفقد البنك جزء من موارده وربحه (رأس المال المقرض والفوائد) وهو ما يمثل خسائر حقيقية تضعف من قدراته الإقراضية، ومنه تأثير على حصته السوقية الأمر الذي يحد من عمل مضاعف الائتمان، فيتدنى أثره ولا تتحقق النتيجة الكاملة والمرجوة من أعماله.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الأداء المالي

تصنف المؤشرات المالية لقياس الأداء المالي في البنوك إلى خمسة أنواع تتمثل في:

1. **مؤشر السيولة:** تمثل قدرة البنك على مواجهة التزاماته الفورية والمتوقعة من دون تأخير، وتعتمد بشكل كبير في مواردها، ويؤدي انخفاض السيولة إلى فقدان ثقة العاملين بالبنك[1].
2. **مؤشر الربحية:** يمّكن من قياس قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صافٍ على الأموال المستثمرة إذ يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، وله عدة مؤشرات لحسابه أهمها معدل العائد على حقوق الملكية.
3. **مؤشر كفاءة رأس المال:** هو مفهوم نسبي يتمثل في قدرة البنك على امتصاص الخسائر التي تحدث كنتيجة لعملية الائتمان والاستثمار عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب البنك.
4. **مؤشر كفاية حقوق الملكية على الودائع:** تبين هذه النسبة إلى مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية، كإحدى مصادر التمويل، وتقيس قدرتها على ارتفاع امان المودعين.

[1] فاطمة الزهرة ستوف، القروض المتعثرة وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص10.

المبحث الثالث

الممارسات الأفضل لتقليل تأثير القروض المتعثرة على الأداء المالي

أولاً: أهمية تبني ممارسات فعالة للحد من تأثير القروض المتعثرة على الأداء المالي:

تُعد القروض المتعثرة من أبرز التحديات التي تواجه القطاع المصرفي، حيث تؤثر سلباً على مؤشرات الأداء المالي مثل الربحية والسيولة وكفاية رأس المال. تشير الدراسات إلى أن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة يؤدي إلى تراجع معدلات العائد على الأصول وحقوق الملكية، مما يضعف من قدرة المصارف على تحقيق أهدافها المالية والاستراتيجية[1].

وقد أظهرت دراسات متعددة أن البنوك التي لا تعتمد على ممارسات احترازية واستباقية في معالجة القروض المتعثرة تكون أكثر عرضة لتدهور الأداء المالي.

من جهة أخرى، فإن استقرار الأداء المالي للبنك لا ينعكس فقط على أصحاب حقوق الملكية، بل يمتد تأثيره إلى الاقتصاد الوطني بأسره، حيث يُعد النظام المصرفي أساس التمويل والاستثمار، وأي اهتزاز في جدارته الائتمانية قد يؤدي إلى تباطؤ اقتصادي، وتراجع ثقة المستثمرين. لذلك، فإن تبني ممارسات فعالة للحد من القروض المتعثرة لا يُعد خياراً، بل ضرورة استراتيجية لضمان استمرار العمليات المصرفية، وتحقيق مستويات عالية من الكفاءة المالية والمصرفية.

ثانياً: أهم الممارسات التي يجب اتباعها:

1. تعزيز إدارة المخاطر الائتمانية[2]:

تُعتبر إدارة المخاطر الائتمانية الفعّالة الركيزة الأساسية في الحد من القروض المتعثرة. يشمل ذلك تطوير سياسات ائتمانية صارمة، وتقييم دقيق للجدارة الائتمانية للعملاء، واستخدام نماذج تحليلية متقدمة لتقييم المخاطر. أظهرت دراسة في البنوك الفلسطينية أهمية إنشاء إدارات متخصصة للتعامل مع القروض المتعثرة، وتفعيل نظم الإنذار المبكر للكشف عن مؤشرات التعثر.

---

[1] أبو القاسم، أحمد عبد السلام، أحمد عبد الرازق، محمد وعامر، أثر القروض المصرفية المتعثرة على الاداء المالي، دراسة تطبيقية على البنوك المصرية المدرجة في البورصة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 2022، ص 3-13.

[2] يوسف أحمد شاهين ورامي حسين شاهين، القروض المتعثرة في البنوك الفلسطينية، التحليل والعلاج، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 2021، ص 136-154.

2. تطوير نظم الإنذار المبكر:

تُعد نظم الإنذار المبكر أدوات فعّالة في الكشف عن مؤشرات التعثر المحتمل للعملاء، مما يتيح للمصارف اتخاذ إجراءات استباقية. تشمل هذه النظم مراقبة سلوكيات السداد والتغيرات في الأوضاع المالية للعملاء. وقد أظهرت دراسة في البنوك الفلسطينية أهمية إنشاء إدارات متخصصة للتعامل مع القروض المتعثرة، وتفعيل نظم الإنذار المبكر للكشف عن مؤشرات التعثر.

3. إعادة هيكلة القروض المتعثرة:

تُعد إعادة هيكلة القروض المتعثرة من الممارسات الفعّالة في تقليل الخسائر المحتملة. تشمل هذه العملية تعديل شروط القرض بما يتناسب مع قدرة العميل على السداد، مثل تمديد فترة السداد أو تخفيض سعر الفائدة. وقد أشارت دراسة على البنوك المصرية إلى أن إعادة هيكلة القروض تُسهم في تحسين معدلات التحصيل وتقليل نسبة القروض المتعثرة.

4. تعزيز الشفافية والإفصاح المالي:

تُسهم الشفافية والإفصاح المالي في تعزيز ثقة المستثمرين والعملاء في القطاع المصرفي. كما أن الإفصاح عن حجم القروض المتعثرة والإجراءات المتخذة لمعالجتها يُمكن الجهات الرقابية من تقييم مدى استقرار المصارف. وقد أوصى صندوق النقد العربي بضرورة تعزيز الشفافية في القطاع المصرفي للحد من تأثير القروض المتعثرة.

5. الاستثمار في تدريب الكوادر البشرية:

يُعتبر الاستثمار في تدريب الكوادر البشرية على إدارة المخاطر الائتمانية من العوامل المهمة في تقليل القروض المتعثرة، فالموظفون المؤهلون قادرون على تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء بشكل دقيق، واتخاذ قرارات إقراض مدروسة، وقد أكدت دراسة في البنوك الجزائرية على أهمية تدريب الكوادر البشرية لتعزيز كفاءة إدارة القروض المتعثرة[1].

6. استخدام التكنولوجيا المالية:

التحول الرقمي في إدارة القروض باستخدام الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات يساعد في التنبؤ بالتعثر بشكل أكثر دقة ويُحسن قرارات الإقراض.

[1] خروبي، عبيدلي ويعقوب، القروض المتعثرة وأثارها على أداء البنوك التجارية، دراسة ميدانية ببنك الخارجي الجزائري، 2020.

الفصل الثالث

تحليل مؤشرات التعثر والأداء المالي لبنك بيمو السعودي الفرنسي

تمهيد:

في إطار دراسة تأثير القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية، تم اختيار بنك بيمو السعودي الفرنسي باعتباره أحد أبرز البنوك التجارية الخاصة العاملة في سوريا، كما أن البنك يصدر تقارير مالية سنوية منتظمة وموثوقة، مما يسهل عملية التحليل والمقارنة عبر السنوات.

التأسيس:

تأسس بنك بيمو السعودي الفرنسي عام 2004، وكان أول بنك خاص يدخل السوق المصرفية السورية بعد عقود من احتكار الدولة للقطاع، ويقدم خدمات مصرفية تقليدية تشمل الإقراض والودائع والخدمات المصرفية للأفراد والشركات، يمتلك البنك شبكة من 34 فرعاً منتشرة في معظم محافظات سورية، ما يعزز قدرته على تقديم خدمات مصرفية متنوعة للأفراد والشركات.

أولاً:

يهدف هذا الجزء العملي من الدراسة إلى تحليل الأثر المحتمل للقروض المتعثرة على الأداء المالي للمصارف، وذلك من خلال دراسة حالة لبنك بيمو السعودي الفرنسي (بنك تجاري تقليدي).

لقد تم اختيار الفترة الزمنية بين 2020 و2023 نظراً لما تمثله من تقلبات اقتصادية هامة وظروف نقدية ضاغطة في سوريا، مما يتيح فحص مدى قدرة البنوك على إدارة القروض المتعثرة وتحقيق أداء مالي مستقر وفعّال.

وانطلاقاً من المعطيات التي استطعنا الحصول عليها، سيتم في الفقرات التالية استعراض وتحليل مجموعة من المؤشرات المالية والإحصائية الأساسية للبنك، بهدف تقييم العلاقة بين القروض المتعثرة والأداء المالي، ومقارنة مستويات الاستقرار والربحية والسيولة في هذه السنوات.

ومن الجدير بالملاحظة بأن تم الاعتماد في هذا البحث على بيانات مالية تقديرية بناءً على تقارير سنوية منشورة ومعتمدة صادرة عن المصرف، بالإضافة إلى بيانات منشورة في موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

بسبب الوضع الاقتصادي في سورية والقيود على الشفافية المالية تجعل الحصول على البيانات التي تخص القروض المتعثرة تحدياً كبيراً، وصعوبة في البحث والحصول على المعلومات المطلوبة خاصة للفترة بين 2020 و2023، ومع ذلك تم البحث الشديد وتم التوصل إلى معلومات تقريبية.

ثانياً:

تم جمع وتحليل البيانات المالية للفترة بين 2020-2023 (لما توفر منها)، وشملت البيانات التالية:

1. **إجمالي القروض المتعثرة:**

هي مجموع كل المبالغ التي اقترضتها الشركة أو الفرد من البنوك أو المؤسسات المالية أو أي جهات أخرى، والتي لم يتم سدادها بعد.

يتضمن إجمالي القروض عادةً:

قروض قصيرة الأجل: مستحقة السداد خلال أقل من سنة.

قروض طويلة الأجل: مستحقة السداد بعد أكثر من سنة.

التسهيلات البنكية: مثل السحب، وقروض جارية أي قروض تم أخذها ويتم سدادها على أقساط.

2. **إجمالي القروض الممنوحة:**

هي القيمة الإجمالية للأموال التي أقرضها البنك للعملاء خلال فترة محددة، وتعد أهم مؤشرات النشاط الاقتصادي.

3. **مخصص خسائر القروض:**

مبالغ مالية تخصص لتغطية الخسائر المتوقعة من القروض التي قد يتعثر سدادها، وتحددها إدارة البنك، تدرج تحت بند الالتزامات المشكوك في تحصيلها.

4. صافي الربح:

الربح الذي يتبقى للبنك أو الشركة بعد خصم جميع التكاليف والمصروفات من الإيرادات.

صافي الربح= إيرادات البنك – مصروفات البنك

5. إجمالي الأصول:

قيمة كل ما يملكه البنك أو الشركة من مواد اقتصادية يمكن أن تولد منفعة مستقبلية، وتشمل الأصول المتداولة وغير المتداولة.

6. حقوق المساهمين:

قيمة كل ما يتبقى للمساهمين في البنك او الشركة بعد خصم جميع الالتزامات من إجمالي الأصول.

حقوق المساهمين: الالتزامات – إجمالي الأصول

7. الودائع:

مبالغ من المال يضعها الأفراد أو الشركات في البنوك بغرض الحفظ أو الاستثمار، وغالباً ما تستخدم في البنوك التجارية.

وبعد أن وضحنا ماهي البيانات المالية سوف نعرض كيفية حساب النسب المالية:

1. نسب القروض المتعثرة:

هي نسبة القروض التي توقف أصحابها عن سداد أقساطها لفترة زمنية معينة مقارنةً بإجمالي القروض التي منحها البنك، وتحسب كالتالي

$$\text{نسبة القروض المتعثرة} = \frac{\text{إجمالي القروض المتعثرة}}{\text{إجمالي القروض الممنوحة}} \times 100$$

2. نسبة التغطية:

هي مقياس يوضح مدى قدرة البنك على تغطية خسائر القروض المتعثرة باستخدام المخصصات، وتحسب كالتالي:

$$\text{نسبة التغطية} = \frac{\text{مخصص خسائر القروض}}{\text{إجمالي القروض المتعثرة}} \times 100$$

3. العائد على حقوق المساهمين (*ROE*):

هو نسبة تقيس الربح الذي يحققه البنك مقابل كل وحدة نقدية من أموال المساهمين، وتحسب كالتالي:

$$\text{العائد على حقوق المساهمين} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق المساهمين}} \times 100$$

4. العائد على الأصول (*ROA*):

هو نسبة تقيس الربح الذي يحققه البنك مقابل كل وحدة نقدية من أصولها، وتحسب كالتالي:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

5. نسبة القروض إلى ودائع:

هي نسبة تقيس نسبة أموال المودعين التي يستخدمها البنك لإقراضها للعملاء، وتحسب كالتالي:

$$\text{نسبة القروض إلى ودائع} = \frac{\text{إجمالي القروض الممنوحة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

6. نسبة السيولة:

هي قدرة البنك على توفير النقد بسرعة لتسديد التزاماتها قصيرة الأجل مثل دفع الرواتب وتسديد الديون أو تغطية السحوبات من العملاء، ويمكن حسابها:

$$\text{السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الالتزامات القصيرة}} \times 100$$

ثالثاً:

بعد تحصيل جميع البيانات والنسب السابقة سنعرض التحليلات من سنة 2020 إلى 2023:

الجدول (1): مؤشرات القروض المتعثرة

السنة	إجمالي القروض المتعثرة (مليار ل.س)	إجمالي القروض الممنوحة (مليار ل.س)	مخصص خسائر القروض (مليار ل.س)	نسبة القروض المتعثرة (%)	نسبة التغطية (%)
2020	110	1200	240	9.16	218.1
2021	115	800	200	14.3	173.9
2022	120	600	180	20	150
2023	130	500	175	26	134.6

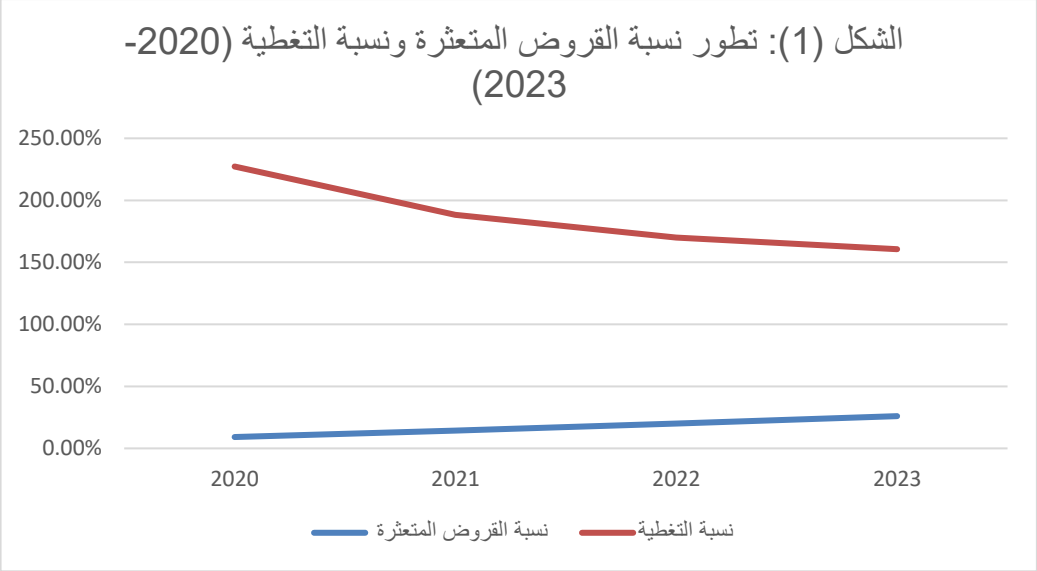
المصدر: تقارير سنوية لبنك بيمو (البيانات بشكل تقريبي):.https://www.bsff.com/article/251

هيئة الأوراق والاسواق المالية السورية:https://www.scfms.sy/.

تطور مؤشرات تعثر القروض:

يتبين من الجدول وجود اتجاه تصاعدي في نسبة القروض المتعثرة من 9.16% في عام 2020 إلى 26% في عام 2023، ما يشير إلى تدهور تدريجي في جودة المحفظة الائتمانية، ويؤكد ذلك أن نسبة التغطية انخفضت من 218.1% إلى 134.6% خلال نفس الفترة، مما يعكس تراجعًا في قدرة المصرف على تغطية القروض المتعثرة بالمخصصات المرصودة.

تُعد سنة 2021 الأفضل من حيث التوازن، حيث بلغت نسبة القروض المتعثرة 14.3%، ونسبة التغطية 173.9%، مما يعكس تحسنًا نسبيًا في جودة الأصول مقارنةً بالسنوات اللاحقة.



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

التحليل:

يوضح الشكل وجود اتجاه تصاعدي مستمر في نسبة القروض المتعثرة، مما يشير إلى تدهور في جودة المحفظة الائتمانية للمصرف. في المقابل، انخفضت نسبة التغطية بشكل تدريجي، وهو ما يعكس تراجعاً في قدرة المصرف على تأمين مخصصات كافية لتغطية هذه القروض، مما يعرضه لمخاطر مالية أكبر في المستقبل، وانخفاض نسبة التغطية تعكس نجاح المصرف في إدارة القروض قصيرة الأجل أقل من سنة، وفي منح التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل والتي لا تتجاوز عادةً (180) يوماً وبذلك يمكن له توظيف الودائع بفعالية.

الجدول (2): مؤشرات الأداء

السنة	صافي الربح (مليار ل.س)	إجمالي الأصول (مليار ل.س)	حقوق المساهمين (مليار ل.س)	العائد على حقوق المساهمين ROE (%)	العائد على الأصول ROA (%)
2020	60	1500	24000	0.25	4
2021	50	1200	26500	0.18	4.16
2022	30	900	28100	0.10	3.33
2023	20	700	30000	0.06	2.8

المصدر: تقارير سنوية لبنك بيمو (البيانات بشكل تقريبي):.https://www.bsff.com/article/251

هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية:https://www.scfms.sy/.

التحليل:

يُظهر الجدول تراجعًا تدريجيًا في صافي الربح من 60 مليار ل.س في عام 2020 إلى 20 مليار ل.س في عام 2023، مما انعكس سلبًا على مؤشري العائد على الأصول (*ROA*) والعائد على حقوق المساهمين (*ROE*). فقد انخفض *ROA* من 4% إلى 2.8%، في حين تراجع *ROE* من 0.25% إلى 0.06% خلال نفس الفترة.

يعكس هذا الانخفاض ضعفاً في كفاءة استخدام الأصول وانخفاضاً في العائد المحقق للمساهمين، رغم استمرار نمو حقوقهم. ويُشير ذلك إلى ضرورة تحسين كفاءة التشغيل وتعزيز ربحية الأنشطة الأساسية.

الجدول (3): النشاط العام لبنك بيمو

السنة	السيولة (%)	الودائع (مليار ل.س)	القروض على ودائع (%)
2020	82.40	100	120
2021	85.06	700	114
2022	87.47	500	120
2023	89.27%	350	143%

المصدر: تقارير سنوية لبنك بيمو (البيانات بشكل تقريبي):https://www.bbsfbank.com/.

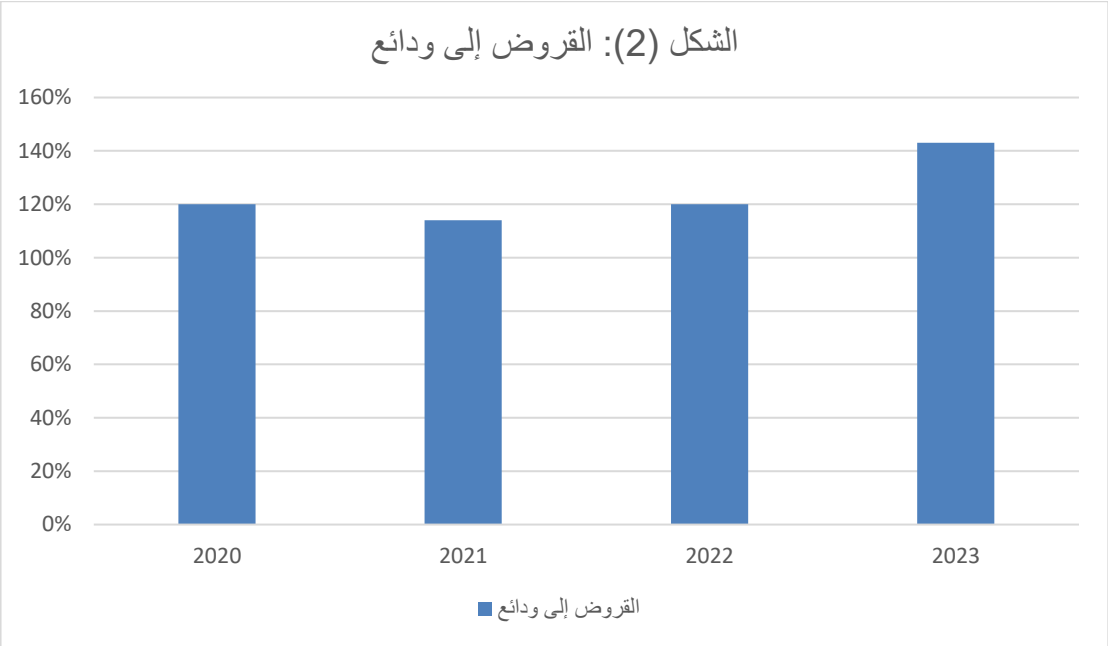
هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية:https://www.scfms.sy/.

التحليل:

يتبين من الجدول أن نسبة السيولة شهدت تحسنًا مستمرًا من 82.40% في عام 2020 إلى 89.27% في عام 2023، ما يدل على تحسن قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، ويعكس ذلك سياسة متحفظة في منح القروض والتسهيلات الائتمانية.

أما بالنسبة للودائع، فقد تذبذبت خلال الفترة، إذ ارتفعت بشكل كبير في عام 2021 لتصل إلى 700 مليار ل.س، ثم عادت للانخفاض إلى 350 مليار ل.س في 2023. هذا التراجع قد يشير إلى خروج بعض الودائع من النظام المصرفي أو تراجع ثقة المودعين.

في المقابل، تُظهر نسبة القروض إلى الودائع تقلبًا واضحًا، حيث بلغت 120% في عام 2020، وانخفضت إلى 114% في 2021، ثم عادت للارتفاع لتبلغ 143% في 2023، وهو ما قد يُشير إلى توجه نحو التوسع في الإقراض مقارنةً بحجم الودائع المتاحة، ما قد يعكس ضغوطًا على السيولة المستقبلية.



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

التحليل:

يوضح المخطط البياني تطور نسبة القروض إلى الودائع خلال الفترة من عام 2020 إلى 2024، ويُلاحظ وجود ارتفاع كبير في عام 2023 لتصل النسبة إلى 143%، مما يشير إلى أن البنك يقوم بمنح قروض تفوق حجم الودائع المتوفرة لديه، قد يعكس هذا الارتفاع توسعاً في الإقراض أو انخفاضاً في حجم الودائع، أو كليهما. ويدعو هذا الاتجاه إلى ضرورة مراقبة مصادر التمويل الإضافية والتأكد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين، خصوصاً في حالات الضغط المالي أو سحب الودائع بشكل مفاجئ.

رابعاً:

اختبار الارتباط بين مؤشرات القروض المتعثرة وأداء المصرف:

هذا التحليل يهدف إلى اختبار مدى تأثير جودة محفظة القروض على أداء المصرف، وذلك من خلال تطبيق منهجية كمية على بيانات خلال الفترة بين عام 2020 غلى عام 2023.

معامل الارتباط: هو مقياس احصائي يقيس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين كميين يرمز له ب r.

وتأتي صيغة معامل الارتباط كالتالي[1]:

$$r = \frac{(Xi - \bar{X})(yi - \bar{y})}{\sqrt{\sum(Xi - \bar{X})^2 \times \sum(yi - \bar{y})^2}}$$

حيث أن:

Xi: قيم فردية للمتغير الأول.

Yi: قيم فردية للمتغير الثاني.

$\bar{X}$: متوسط حساب للقيم X.

$\bar{y}$: متوسط حسابي للقيم y.

تم أجراء الحسابات اللازمة، واعتماد صيغ احصائية قياسية نتيجة تحليل بيانات SPSS، دون الدخول في التفاصيل الحسابية اليدوية.

1. العلاقة بين نسبة القروض المتعثرة والعائد على الأصول (ROA):

"تم اختيار تحليل العلاقة بين القروض المتعثرة والعائد على الأصول بناءً على الأساس النظري الذي يشير إلى أن جودة محفظة القروض تؤثر بشكل مباشر على قدرة المصرف في تحقيق عوائد من أصوله، إذ تؤدي القروض غير المحصّلة إلى خفض الأرباح، وزيادة مخصصات

[1] دانة نايفة، مقال عن مفهوم معامل الارتباط في الاحصاء، موقع موضوع، 2023.
https://mawdoo3.com/مفهوم_معامل_الارتباط_في_الإحصاء.

الديون، ما ينعكس سلبًا على الأداء المالي المعبّر عنه بمؤشر ROA. وقد تم اختبار هذه العلاقة باستخدام معامل الارتباط لتحديد قوة واتجاه التأثير إحصائياً."

وبناءً على ذلك توصلنا إلى أن:

معامل الارتباط في هذه العلاقة = 0.984-

وهو ارتباط سلبي قوي جداً، مما يدل على أنه كلما زادت نسبة القروض المتعثرة، انخفضت قدرة المصرف على تحقيق عائد من أصوله.

2. العلاقة بين نسبة القروض إلى ودائع وصافي الربح:

"تُعد نسبة القروض إلى الودائع من المؤشرات الجوهرية التي تعبّر عن نمط التمويل داخل المصرف، وهي تنعكس مباشرة على أداء المصرف من حيث الربحية. فكلما ارتفعت هذه النسبة بشكل معتدل، زاد العائد الناتج عن الفوائد، ما يدفع صافي الربح للارتفاع. ولكن تجاوز النسبة لمستويات مرتفعة (أكثر من 100%) يُضعف السيولة ويزيد من مخاطر التعثر، ما يؤدي إلى تراجع صافي الأرباح. بناء على ذلك، تم تحليل هذه العلاقة إحصائيًا باستخدام معامل الارتباط لتقدير أثر سياسة الإقراض على نتائج الأعمال."

بعد الحساب نجد أن:

معامل الارتباط = 0.536-

هذا يدل على وجود علاقة سلبية متوسطة، مما يعني أن زيادة القروض مقارنةً بالودائع قد تؤثر سلباً على أرباح المصرف.

الخلاصة: هناك علاقة عكسية قوية ومثبتة بين القروض المتعثرة والعائد على الأصول، وهو ما يعزز أهمية ضبط المخاطر الائتمانية لتحسين الأداء المالي.

نسبة القروض إلى ودائع لها تأثير متوسط على صافي الربح، ما يتطلب تحسين إدارة الموارد والسيولة داخل المصرف.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج:

بناءً على التحليلات المالية والإحصائية التي تم إجراؤها على بيانات المصرف خلال الفترة (2020–2023)، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. عدم استقرار نسبة القروض المتعثرة عبر السنوات، مع ميلها نحو الارتفاع، مما يشير على تراجع جودة المحفظة الائتمانية، وجود تحديات في كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية لدى المصرف.
2. تراجع تدريجي في مؤشري الربحية (ROA وROE)، وهو ما قد يشير إلى انخفاض كفاءة استثمار الأصول والحقوق، أو ارتفاع التكاليف التشغيلية غير المنتجة، وإن زيادة القروض المتعثرة تؤثر سلباً على ربحية البنك.
3. تحسّن نسبي في نسب السيولة، إلا أن الارتفاع المفرط دون تشغيل فعّال قد يؤدي إلى تراجع العائد على الأصول، كما ظهر في التحليل البياني.
4. وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض المتعثرة والعائد على الأصول (بحسب معامل الارتباط)، مما يعزز الفرضية التي تشير إلى أن زيادة القروض المتعثرة تؤدي إلى انخفاض الربحية.
5. وجود علاقة ارتباط سلبية متوسطة بين نسبة القروض إلى ودائع وصافي الربح، مما يشير إلى ان التوسع الكبير في الإقراض دون دعم كافٍ من الودائع قد يؤدي إلى تراجع الربحية.
6. ضعف العلاقة الإحصائية بين بعض المؤشرات (مثل نسبة الودائع ومعدلات العائد)، وهذا يعكس الحاجة إلى تحسين كفاءة تشغيل الموارد المالية المتاحة.
7. القروض المتعثرة تمثل تهديداً رئيسياً لاستقرار البنوك التجارية، لما لها من آثار مباشرة على الربحية والسيولة.

ثانياً: التوصيات:

استناداً إلى النتائج السابقة، يُوصى بما يلي:

1. تعزيز أنظمة الرقابة الائتمانية لتشمل أدوات التنبؤ المبكر بالتعثر مع اعتماد تصنيفات داخلية للمخاطر، وتحسين آليات التقييم الائتماني للعملاء، بما يقلل من فرص التعثر في السداد ويحسّن جودة المحفظة الائتمانية.
2. إعادة هيكلة السياسات التشغيلية للمصرف، والتركيز على الاستثمارات ذات العائد المرتفع، لتفعيل الأصول وتحقيق نسب ربحية أعلى.
3. تحقيق توازن بين السيولة والربحية، وذلك من خلال إدارة السيولة بفعالية لضمان الوفاء بالالتزامات دون تجميد أموال تؤثر سلباً على العائد، وتفعيل نظم الرقابة على إدارة الأموال.

4. مراقبة المؤشرات المالية بشكل دوري، مع استخدام أدوات التحليل الإحصائي لدعم اتخاذ القرار وتحسين الأداء المالي بشكل استباقي، وانشاء نظام رقابي داخلي لتتبع مؤشرات الأداء المالي وجودة الأصول، مما يتيح التدخل الاستباقي عند ظهور أي خلل.
5. تحسين كفاءة التوظيف المالي، تقليص الفجوة بين القروض والودائع لضمان توظيف أكثر كفاءة للموارد، من خلال نماذج توزيع المحفظة بشكل متوازن.
6. تعزيز الوعي المالي داخل المصرف من خلال تدريب الكوادر وتحسين نظم المعلومات المالية، بما ينعكس إيجاباً على القرارات التمويلية والاستثمارية.
7. تحسين الشفافية والافصاح المالي بشأن القروض المتعثرة، بما يدعم ثقة المودعين والمستثمرين.

ثالثاً: محددات البحث وآفاقه المستقبلية:

يُعد هذا البحث محدودًا من حيث نطاقه الجغرافي والمؤسسي، إذ اقتصر على دراسة حالة واحدة فقط وهي بنك بيمو السعودي الفرنسي في سوريا، خلال الفترة الزمنية من 2020 إلى 2023. كما واجهت الباحثة صعوبات تتعلق بالحصول على بيانات دقيقة ومحدثة حول القروض المتعثرة نتيجة لضعف الشفافية المالية والقيود المفروضة على الإفصاح في السوق المصرفية السورية، مما استدعى الاعتماد على بيانات تقريبية مستندة إلى مصادر موثوقة ومتاحة.

ومن ناحية المنهج، ركّزت الدراسة على التحليل الإحصائي باستخدام معامل الارتباط فقط، دون التوسع في استخدام نماذج تحليلية أكثر تعقيداً، وذلك بسبب محدودية البيانات وعدم اتساقها الزمني الكامل.

انطلاقًا من ذلك، تُوصى الدراسات المستقبلية بما يلي:

1. توسيع نطاق البحث ليشمل عدداً أكبر من البنوك التجارية، سواء في سوريا أو في دول أخرى ذات ظروف اقتصادية مماثلة، لإجراء مقارنات أوسع وأكثر دقة.
2. استخدام بيانات زمنية أطول (فوق 5 سنوات) للحصول على نتائج أكثر استقرارًا وتفسيرًا للتغيرات طويلة الأجل.
3. تطبيق نماذج تحليل متقدمة مثل تحليل الانحدار، ونماذج ARIMA، والنماذج السببية لتحديد تأثير القروض المتعثرة على مختلف مؤشرات الأداء المالي بشكل أدق.
4. دراسة العلاقة بين القروض المتعثرة والجوانب غير المالية مثل رضا العملاء أو السمعة المصرفية، لما لها من تأثيرات غير مباشرة على الأداء المالي.

تُسهم هذه التوسعات في تقديم رؤى أكثر عمقاً لصانعي القرار والمشرّعين والباحثين، بما يعزز القدرة على وضع سياسات فعالة لإدارة القروض المتعثرة وضمان استقرار النظام المصرفي في ظل المتغيرات الاقتصادية والمالية المتسارعة.

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، يمكن القول إن القروض المتعثرة لها من تأثير مباشر على مؤشرات الأداء المالي مثل الربحية والسيولة وكفاية رأس المال. وقد بيّنت الدراسة

أن الارتفاع المستمر في نسب التعثر ينعكس سلباً على كفاءة البنك وقدرته على تحقيق أهدافه التشغيلية والمالية.

لقد ساهمت الدراسة في تسليط الضوء على العلاقة الوثيقة بين جودة المحفظة الائتمانية والاستقرار المالي، مؤكدة على أهمية وجود سياسات ائتمانية دقيقة، وآليات فعالة لرصد وإدارة مخاطر التعثر. كما أظهرت التجربة العملية لبنك بيمو السعودي الفرنسي أن الإدارة الحكيمة للقروض المتعثرة تُعد ضرورة لضمان الاستدامة المصرفية، لا سيما في البيئات الاقتصادية الصعبة مثل سوريا.

وتأمل الباحثة أن تُسهم هذه الدراسة في تعزيز الوعي الأكاديمي والعملي حول مخاطر القروض المتعثرة، وأن تُشكل خطوة علمية نحو فهم أعمق لتحديات تعثر القروض، في سبيل بناء نظام مالي أكثر استقراراً وفعالية.

المراجع:

اولاً: المراجع العربية:

1- ابتهال أحمد حسين العزاني، تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية: دراسة عينة من البنوك الحكومية والخاصة العاملة في اليمن للفترة (2016-2020)، مجلة جامعة البيضاء، 2024.

2- أبو القاسم، أحمد عبد السلام، أحمد عبد الرازق، محمد وعامر، أثر القروض المصرفية المتعثرة على الاداء المالي، دراسة تطبيقية على البنوك المصرية المدرجة في البورصة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 2022.

3- اتحاد المصارف العربية، واقع القروض المتعثرة في القطاع المصرفي الغربي، 2020.

4- أحمد يوسف ابراهيم، القروض المتعثرة وأثرها على الأداء المالي للبنوك الاسلامية، دراسة حالة بنك البركة السوداني، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، 2019.

5- أصول مصر، المركزي، انخفاض القروض غير المنتظمة إلى 2.3% بنهاية 2024.

6- البرقاوي، محمد عبد الله، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف، 2016.

7- الحسين، محمد، تحليل أسباب القروض المتعثرة في البنوك العربية، مجلة الاقتصاد الاسلامي، 2019.

8- الحسيني، أحمد، أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك، دار الجامعات للنشر، 2017.

9- حمدان، سليمان، وعبيدات، رائد، أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية الاردنية، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، 2018.

10- حمدان، فهد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

11- الحموري، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

12- خروبي، عبيدلي ويعقوب، القروض المتعثرة وأثارها على أداء البنوك التجارية، دراسة ميدانية ببنك الخارجي الجزائري، 2020.

13- د. عبد الرزاق حساني، محاضرات في إدارة المخاطر المالية والمصرفية، 2023.

14- د. علي عبد القادر الشيخ، دار وائل للنشر، الأردن، 2015.

15- الدالي، محمد عبد الله، القروض المتعثرة في المصارف التجارية – الأسباب والحلول، مجلة جامعة دمشق – الاقتصاد، 2018.

16- دانة نايفة، مقال في مفهوم معامل الارتباط في الاحصاء، موقع موضوع، 2023.

17- روميسة باهي، القروض المتعثرة وأثرها غلى الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة بنك LBADR، مذكرة ماستر، مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2015.

18- زغاشو، إشكالية القروض المتعثرة (دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي)، مذكرة نيل الماجستير، جامعة قسنطينة، 2014.

19- الزيد، خالد، تحليل أسباب تعثر القروض في البنوك الإسلامية، مجلة البحوث المالية والمصرفية، العدد10، 2018.

20- صحيفة مال، تراجع القروض المتعثرة إلى 1.4% في الربع الأول من2024 بالمملكة.

21- صندوق النقد العربي، القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي في الدول العربية، 2019.

22- صندوق النقد العربي، انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي، 2022.

23- عبد الحميد صديق عبد البر، أساليب ومراحل الديون المتعثرة وأثارها الاقتصادية وأساليب معالجتها محليا ودوليا، مصر المعاصرة، القاهرة، العدد485، يناير2007.

24- عبد القادر بضياف، بوبكر شماخي، عائشة بخالد، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي في البنوك التجارية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2016.

25- عبد الله، أثر القروض المصرفية المتعثرة على مؤشرات الربحية، مجلة البحوث الاقتصادية والتجارية، العدد4، 2022.

26- عبد الله، محمد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، 2015.

27- عبيد، محمد أحمد، التحليل المالي والائتماني في البنوك التجارية، 2017.

28- العبيدي، أحمد فاضل، تحليل العلاقة بين القروض المتعثرة والأداء المالي في المصارف التجارية العقارية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد16، العدد52، 2020.

29- العبيدي، محمد جاسم، إدارة المخاطر في المصارف التجارية، دار وائل، 2019.

30- العلي، فهد، إدارة القروض المصرفية المتعثرة، دار المعرفة، بيروت، 2019، ص112.

31- فاطمة الزهرة ستوف، القروض المتعثرة وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.

32- فاطمة بن شنة، ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، مذكرة لنيل الماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.

33- فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، القاهرة، 2000.

34- ليلى الحسني، أدوات السياسة النقدية، مركز البحوث الاقتصادية، دبي، 2019.

35- محمد عبد الله الزعبي، أثر القروض المتعثرة على الاستقرار الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية الدراسات العليا، 2018.

36- محمد عبيدي، دور الوساطة المالية في التنمية الاقتصادية، دار المعرفة، القاهرة، 2017.

37- مصفى كمال السيد طايل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.

38- مفيد الظاهر وآخرون، العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة النجاح الوطنية،2008.

39- مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA)، دليل إدارة القروض محتملة التعثر، 2021.

40- نسرين بن دلالي، أثر استخدام أنظمة المعلومات في تحسين أداء البنوك التجارية بولاية ورقلة، مذكرة ماستر، ماليو وبنوك، 2015.

41- نسرين بو علام، أثر القروض المتعثرة على الاستقرار المالي للبنوك في الجزائر، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2020.

42- النعيمي، سارة، دور وحدات التحصيل في معالجة القروض المتعثرة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد15، 2019.

43- يوسف أحمد شاهين ورامي حسين شاهين، القروض المتعثرة في البنوك الفلسطينية، التحليل والعلاج، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 2021.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Altman, E. I. Managing Credit Risk: The Next Great Financial Challenge. John Wiley & Sons. 2006.

2- Athanasoglou, P. P., Delis, M. D., & Staikouras, C. K. Determinants of bank profitability in the South Eastern European region. Journal of Financial Decision Making, 2(1),2019.

3- Berger, A. N., & DeYoung, R. Loan quality and bank performance: Evidence from U.S. commercial banks. Journal of Monetary Economics, 100, 2018.

4- Botha, A., Beyers, C., & de Villiers, P. (2020). The loss optimisation of loan recovery decision times using forecast cash flows. arXiv preprint arXiv:2010.05601.

5- Brown, Rache, Financial Distress in Banking: Non-Performing Loans in Global Markets, Oxford University Press,2020.

6- Isabwa, H. K., & Mabonga, M. W. Effect of non-performing loans on profitability of the banking industry in Kenya. International Journal of Finance and Banking Research, 6(2), 2020.

7- Makri, V, Tsagkanos, A, & Bellas, A "Determinants of Non-Performing Loans: The Case Eurozone", 2014.

8- Messai, A. S., & Jouini, F. Micro and macro determinants of non-performing loans. International Journal of Economics and Financial Issues, 3(4), 2013.

9- Rose, P. S., & Hudgins, S. C., Bank Management & Financial Services (9th ed.), 2013.

10- Smith, John. (2018). The Impact of Non-Performing Loans on Bank Stability. Journal of Banking Studies, 2019.

11- World Bank, Financial Sector Assessment Program – A Handbook, 2020.